ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

خطر "المليشيات" بين الإقليم والعالم

السنة الرابعة - 2023 - العدد 52

www.ecss.com.eg

ECSS
المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2023

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

العدد
52
تقديرات مصرية
إصـدار شهـري
السنة الرابعة - أغسطس 2023

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تقديرات مصرية: خطر "المليشيات" بين الإقليم والعالم

رقم الإيداع: 2023/16965

الترقيم الدولي: 978-977-86664-3-4

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

الافتتاحية 08

المليشيات والدولة الوطنية في الإقليم والعالم 08

قضايا دولية 12

مأزق إدارة الدول للشركات الأمنية الخاصة.. "فاجنر" نموذجًا 13

تناقضات السياسة الأمريكية تجاه الشركات الأمنية الخاصة 16

قضايا أمن ودفاع 20

توظيفات تركيا لشركة "صادات" في مناطق الصراعات بالإقليم 21

سياسات إيران "المرنة" تجاه وكلائها المسلحين في الإقليم 25

المليشيات السودانية.. عوامل الصعود ومعضلات الاحتواء 29

مخاطر المليشيات المسلحة على مستقبل الدولة العراقية 32

تطور مقاربات مكافحة المليشيات المتطرفة في الصومال 36

قضايا نوعية 39

تأثيرات متصاعدة للمليشيات السيبرانية في السياسة العالمية 39

بيانات وإحصائيات 44

انتشار الأسلحة النارية بين الأفراد والمليشيات في العالم 44

المليشيات والدولة الوطنية في الإقليم والعالم

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جاء هذا العدد من تقديرات مصرية في أعقاب تمرد "يفجيني بريغوجين" قائد مليشيا "فاجنر" على القيادة الروسية الممثلة لواحدة من اثنتين من الدول العظمى في العالم. لم يكن الأمر متصورًا حدوثه بهذا الشكل بينما تعيش روسيا في حالة حرب مع أوكرانيا والغرب من ناحية، والظن بأن مثل هذا النوع من المليشيات وتحركاتها بهذا الشكل لا يجري إلا في بلدان دول الجنوب من العالم من ناحية أخرى.

ولفترة طويلة من الزمن كان التفكير "التآمري" رهنًا بالدول المنتمية إلى العالم الثالث باعتباره طريقة سهلة لتبرير التخلف، وإلقاء اللوم على الآخرين، لعلّ ذلك يعفي من العمل للخلاص من أحوال صعبة. في الغرب والدول المتقدمة عمومًا، كانت "المؤامرة" مستهجنة، اللهم إلا من شريحة صغيرة في أقصى اليمين واليسار تتبنى وتروج لهذه الأفكار التي لا يمكن البرهنة فيها أو إثباتها، هي عادة متروكة لهواجس الناس ومخاوفهم.

وبينما بدا للعالم أن تمرد "بريغوجين" على القيادة الروسية بل وزحفه على موسكو، هو نوع من إعلان الرأي، أو التهديد لتغيير استراتيجية الحرب على أوكرانيا؛ فإن الأحداث تفتح كثيرًا من الأبواب والنوافذ للكثير من نظريات المؤامرة، فلا أحد يعرف من أين أتت القوات الجوية التي ضربت معسكر مليشيا "فاجنر"، ولماذا كان استيلاء هذه المليشيات سهلًا على القيادة العسكرية الروسية الجنوبية في "ريستوف" حيث لم تكن هناك مقاومة، وما هي قصة "ألكسندر لوكاشينكو" رئيس بيلاروسيا الذي قام بالتسوية بمثل هذه السهولة، بعد أن كانت المواجهة على الأبواب؟

"المؤامرة" التي بدت للإعلام العالمي هي أن "بريغوجين" لم يكن وحده في الزحف على موسكو، وإنما كان متواطئًا معه أحد الجنرالات الروس الكبار "كاردوشيف سكيل" الذي اختفى بعد هذه الأحداث. وفيما بعد كانت المفاجأة الكبرى، وهي أن الرئيس فلاديمير بوتين ذاته قابل قائد "فاجنر" في مبنى الكرملين بعد خمسة أيام فقط من التمرد، وما جرى في هذه المقابلة ليس معلومًا، وإذا كان يدل على شيء فهو أن المليشيات الروسية لا تختلف كثيرًا عن مليشيات الدول الأخرى، سواء في الدول العظمى أو في دول الجنوب.

أشكال المليشيات

المليشيات هي جماعات من المقاتلين تمارس قتالها بطريقة مستقلة عن الجيوش النظامية المخولة بالدفاع وحماية الأمن القومي للدولة، وهي من الجماعات المتطوعة في الغالب لأداء واجب وطني. ففي اليابان القديمة برزت جماعات "الساموراي" التي تضحي بأرواحها في سبيل الإمبراطور، حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية. وفي حرب الاستقلال الأمريكية، كانت القوات

التي عملت تحت قيادة "جورج واشنطن" تأتي من مليشيات الولايات المختلفة، وبشكل أو بآخر لا يزال لها جذورها القائمة في شكل "الحرس الوطني" الذي يقوم بمهام دفاعية بحتة في كل ولاية من الولايات الخمسين.

وفي العموم، فإن أشكالًا من المليشيات مارست أنشطتها في القارة الأفريقية أثناء فترات مختلفة من الحروب الأهلية الأفريقية، حيث اختلطت بجماعات من المرتزقة، كما أنها تنتشر في الشرق الأوسط مختلطة مع الأعراق والإثنيات المختلفة، حيث تمثل عنصرًا أساسيًا في الحرب الأهلية في سوريا واليمن وفي الأزمة العراقية. وفي لبنان، فإنها تمثل نوعًا من الفواعل من غير الدولة التي لها علاقات وتجارب مع دول العالم المختلفة.

الفارق بين المليشيات والمرتزقة أن الأولى تكون لها أهداف سياسية أو أيديولوجية، وفي حالة "فاجنر" ومثيلاتها فإنها تقوم بدور في خدمة السياسة الخارجية والأمن القومي لدولة بعينها وهي في هذه الحالة روسيا لأنها تقوم بالقتال دون مساءلة قوانين الحرب التي تنطبق على الجيوش النظامية. ولا تحصل مثل هذه القوات على اعتراف دولي، حيث القوانين الدولية تختص بالتعامل مع الدولة الوطنية المعترف بها دوليًا.

الدولة الوطنية

تتكون الدولة من شعب له هوية ومصالح مشتركة بين فئاته المختلفة، وأرض تمثل جغرافيا وحدود الدولة التي تقع فيها ثرواتها وتستحق الدفاع عنها، وسلطة سياسية يكون المواطنون أمامها سواء، ومهمتها إنتاج وتوزيع الموارد وحماية الاستقرار الوطني، ولها وحدها حق الاستخدام الشرعي للسلاح، بمعنى أنها تقود جيشًا وتملك قوات تحفظ الأمن.

بالتالي، فإن وجود جماعات مسلحة خارج نطاق الشرعية السياسية تعد خارجة عن المألوف، وفي الأغلب فإنها فضلًا عن عدم وجود اعتراف دولي بها، فإنها كثيرًا ما تقود إلى منازعات داخلية وخارجية أيضًا. وفي العالم العربي، فإن هناك إشكاليات عندما يجري التعامل باللغة العربية مع مفاهيم تولدت عن بيئات ثقافية مغايرة خاصة تلك التي نمت في القارة الأوروبية خلال القرنين الأخيرين.

على سبيل المثال، فإن مفهوم "الدولة الوطنية" الذائع لدينا في العالم العربي يعكس مفهوم الدولة "القومية" أو Nation State، أي إنه يعبر عن دولة واحدة حقيقية يوجد فيها شعب لديه هوية مشتركة، يعيش ضمن إطار جغرافي محدد ومعترف به. "القومية" في واقعنا العربي كانت دائمًا تعني تجمع شعوب عربية في إطار سياسي واحد، وشكل لأيديولوجيا أحزاب سياسية مثل البعث والقوميين العرب والناصريين الذين نظروا دائمًا في اتجاه "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة".

الآن مضى أكثر من قرن منذ بدأ وجود "الدولة العربية"، وثلاثة أرباع قرن منذ دخلت هذه الدول إلى الحالة المستقلة، ونصف قرن منذ عم الاستقلال هذه الدول. ورغم أنها جميعًا ظلت تحافظ على رابطة ما مع المجموع العربي من خلال العضوية المشتركة في جامعة الدول العربية؛ فإنها أخذت في بناء هوياتها الخاصة التي حافظت على رابطة من المساندة مع الدول العربية الأخرى. ولكن جرى في الاتجاه المضاد البحث عن هويات متعددة كان لها أحيانًا سمات عرقية أو مذهبية أو طائفية أو جهوية وجدت أن لها في ذاتها هوية متميزة. "الدولة الوطنية" هنا كانت بمثابة العباءة التي تخلق الولاء للإقليم الجغرافي للدولة.

"الربيع العربي"

ما سُمي بـ"الربيع العربي" جاء في مطلع العقد الثاني من القرن الجاري ومثل حالة من الارتجاج الذي يحرك جزيئات المادة ويعيد ترتيبها من جديد حسب درجات الأصالة في كل عناصرها، وفي كل الأحوال يدخل بها إلى تاريخ جديد. أولها، كان مجموعة الدول العربية "الملكية" التي شهدت بعض الاضطرابات في هوامشها، ولكنها صمدت في وجه العاصفة، وحينما تعرضت واحدة منها للغزو الخارجي لاستغلال الموقف، لم تتردد في استخدام القوة العسكرية، ومن بعده معاونة الآخرين في محنتهم.

وثانيها، ربما كان نموذجًا مصريًا أصيلًا فلم ينقسم الجيش عن الشعب، ولم يتفتت أي منهما، وبقيت الدولة بمؤسساتها قادرة على الوجود والاستمرار، وخلال عامين من الفوضى خرجت الدولة المصرية من الرماد كما يخرج الطائر الأسطوري من النار. وثالثها، أن العاصفة هزت الدولة من أصولها، على مدى عقد من الزمان، وسواء كان في اليمن أو سوريا حيث جرت الحرب الأهلية، فإن الجيش انقسم وتحولت الدولة إلى مليشيات، وإلى توجهات سياسية بين الشرق والغرب كما الحال في ليبيا، أو إلى أزمة سياسية مزمنة كما الحال في تونس.

ورابعها، مجموعة الدول العربية التي واجهت موجة جديدة من "الربيع العربي" عند نهاية العقد في كل من السودان والعراق ولبنان والجزائر، وهذه رغم ندائها للدولة الوطنية، فإنها ذهبت في اتجاهات شتى. فبينما حاول كل من العراق والجزائر التماسك مرة أخرى بفضل الثروة النفطية، فإنها انتهت إلى ما هو معلوم من انقسام وتفتيت في لبنان والسودان، مع فارق بينهما بأن الأولى لا تزال تقاوم الحرب الأهلية، والثانية وإن لم تصل لها بعد فإنها وضعت شكوكًا على أهم شروط الدولة، وهي أن تكون صاحبة حق الاحتكار الشرعي للقوة المسلحة واستخداماتها حينما سمحت لقوات الدعم السريع بأن تعمل بصورة عسكرية مستقلة، وكان ذلك كافيًا لوضع بذور الحرب الأهلية في الخرطوم.

الدولة في مواجهة المليشيات

في 28 ديسمبر 2013، عقد المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ورشة عمل تحت عنوان "مخاطر التصدع: مستقبل الدولة الوطنية في مراحل ما بعد الثورات العربية". وقد ناقشت ورشة العمل ضمن ما ناقشت أسباب انهيار بعض الدول العربية **على الوجه التالي:**

ترتبط حالات انهيار الدول القومية في الدراسات الاستراتيجية بعدة عوامل وفق اتجاه رئيسي بالنقاش، أولها، الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأوبئة والبراكين التي ينصب تأثيرها التدميري على الشعب. وثانيها، الحروب الشاملة التي تنتهي بهزيمة الدولة بصورة مطلقة وتقسيم إقليمها بين الدول المنتصرة، فضلًا عن تجزئة شعبها وسقوط النظام الحاكم. أما العامل الثالث، فيتمثل في الثورات التي عادةً ما تستهدف إسقاط نظام الحكم وصعود نخبة الطليعة الثورية للسلطة، بيد أن الثورات العربية تضمّنت في حالات عديدة محفزات لتقويض سلطة الدولة وإضعافها تتمثل في:

1. **العلاقة بين الدولة والمجتمع:** أشار اتجاه رئيسي بالنقاش إلى أن فهم معضلة الدولة القومية في المنطقة العربية يرتبط بمراجعة تباينات العلاقة بين الدولة والمجتمع، خاصة ما اصطلح على تسميته "اقتراب الدولة في المجتمع"State in Society Approach، والذي يركز على مدى قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع، سواء بهدف تطويع القوى الاجتماعية أو تأسيس شراكة معها وإدماجها في بنية الدولة، ولعل توظيف القذافي للنزعة العدائية التنافسية بين الأقاليم الليبية واستغلال الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح التحالفات القبلية للحفاظ على نظام الحكم يُعد نموذجًا على مدى غائية السلطة في التعامل مع المجتمع، وهو ما أدى لتفكك الدولة بانهيار النظام وصعود تأثير الجماعات الأولية في تلك الدول التي باتت أقوى من الدولة ذاتها.

2. **الإخفاق الوظيفي:** إذ تكشف الإفادة من المؤشرات المكونة لمقياس الدولة الفاشلة ومقاييس الحريات التي تصدرها مؤسسة فريدم هاوس عن مدى إخفاق أغلب الدول العربية في أداء وظائفها الأساسية، بدايةً من تآكل

قدرتها على بسط سيطرتها على كامل إقليمها والتي تصل إلى حد النزعات الانفصالية في السودان واليمن وليبيا وسوريا مرورًا بتفكك النخب وتناحرها وتردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، بينما يرى اتجاه آخر ضرورة التركيز على فشل المجتمع إلى جانب فشل الدولة نتيجة افتقاده للمقومات الأساسية لدعم الانتقال الديمقراطي ولا سيما على مستوى الثقافة السياسية، في حين رأى اتجاه ثالث أن المؤشرات الخاصة بمقياس الدول الفاشلة غير دالة وتتسم بالتسييس المتعمد لأنها ترصد تحديات يمكن التعامل معها وتحييدها.

3. **توحّش المليشيات المسلحة:** حيث أدى فقدان الدولة لاحتكارها استخدام القوة عقب انتشار المليشيات المسلحة إلى تقويض الاستقرار والأمن وقدرة الدولة على بسط سيطرتها على أقاليمها، ولعل انتشار المليشيات المسلحة في ليبيا والعراق واليمن وفصائل الجيش الحر في سوريا والمليشيات الطائفية في لبنان خاصة حزب الله أدى لتصاعد التهديدات الداخلية التي تحيق ببقاء الدولة وتماسكها.

4. **تعثر المراحل الانتقالية:** ترتب على امتداد المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وتعثرها في إكمال الاستحقاقات الأساسية لانتقال السلطة إلى إضعاف تلك الدول نتيجة تفجّر الصراعات السياسية والطائفية والافتقاد لتوافق وطني جامع حول القضايا الخلافية، ولا سيما تقاسم السلطة والموارد وعدم اكتمال أركان نظام الحكم بما يزيد من إخفاق الدولة في أداء وظائفها.

5. **معضلة الهوية:** اتّفق أغلب المشاركين على أن قضية الهوية باتت مطروحة بقوة منذ الثورات العربية كأحد تداعيات الصعود السياسي للتيارات الإسلامية، ففي مصر لم يكن باب الهوية أحد المكونات الرئيسية للدستور سوى عقب وصول التيار الإسلامي للسلطة في منتصف عام 2012، والأمر ذاته ينطبق على الصراعات المذهبية بين الحوثيين وحزب التجمع اليمني للإصلاح. بيد أن الخلاف بين المشاركين قد تمحور حول تأثير وأسباب هذه الظاهرة، حيث أشار اتجاه أول إلى أنّ هذه الظاهرة غير مؤثرة في بعض الحالات بسبب اعتبارات الخصوصية ولا سيما في الحالة الليبية نتيجة تقبل النخبة الليبرالية في ليبيا لموقع الدين في المجال العام، في مقابل اتجاه مقابل يرى أن التوظيف الانتخابي للدين يؤدي لتقويض التنافسية السياسية ويقضي على المفاضلة على أساس البرامج والسياسات وليس على أساس التوجه الديني الذي قد يتسبب في تكفير المنافس.

6. **الانكشاف الخارجي:** اتّفق أغلب المشاركين على تصاعد درجة الانكشاف الخارجي لأغلب الدول العربية، بيد أن الخلاف قد تمحور حول درجات الانكشاف ما بين تصاعد المساعدات الخارجية التي اعتبرها بعض المشاركين مؤشرًا غير كافٍ للدلالة على الانكشاف مرورًا بالضغوط الدولية على عدد كبير من الدول العربية فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان وانتهاءً بالتدخلات الخارجية على غرار التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا والحرب بالوكالة في سوريا والترابط بين إيران والحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان.

قضايا دولية

مأزق إدارة الدول للشركات الأمنية الخاصة.. فاجنر نموذجًا

على الرغم من أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة باتت أداة مهمة للدول لتحقيق أهداف سياستها الداخلية والخارجية، إلا أنها قد تطرح مخاطر إذا خرجت عن سيطرة الدولة، وهو ما برز مؤخرًا في حالة تمرد مجموعة "فاجنر" -التي يقودها "يفجيني بريغوجين"- على نظام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أواخر يونيو الماضي قبل أن يتم احتواؤه، خاصة أنه جاء في توقيت ضاغط على موسكو، حيث تخوض حربًا في أوكرانيا. وأثار ذلك التمرد تساؤلات حول ماهية الشركات العسكرية الخاصة، وأشكالها، ومهامها، وحدود علاقاتها مع الدولة، وما إذا كانت تخضع لأطر قانونية من عدمه.

تناقضات السياسة الأمريكية تجاه الشركات الأمنية الخاصة

تُعد ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تطورًا طبيعيًا للاعتماد على المرتزقة كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول. وقد اتسعت أنشطة تلك الشركات لتشمل ثلاثة أنماط من الشركات، بعضها يقدم الخدمات العسكرية، والأخرى الاستشارات العسكرية، وثالثة تقدم الدعم العسكري. في هذا السياق، تطرح الولايات المتحدة نموذجًا للاعتماد الواسع على هذه الشركات لتحقيق مصالح أمنها القومي، مما يثير تساؤلات حول دوافع ذلك الاعتماد الأمريكي، وطريقة التعاطي مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

مأزق إدارة الدول للشركات الأمنية الخاصة.. فاجنر نموذجًا

أحمد السيد
باحث بوحدة الدراسات الآسيوية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

على الرغم من أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة باتت أداة مهمة للدول لتحقيق أهداف سياستها الداخلية والخارجية، إلا أنها قد تطرح مخاطر إذا خرجت عن سيطرة الدولة، وهو ما برز مؤخرًا في حالة تمرد مجموعة "فاجنر" -التي يقودها "يفجيني بريغوجين"- على نظام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أواخر يونيو الماضي قبل أن يتم احتواؤه، خاصة أنه جاء في توقيت ضاغط على موسكو، حيث تخوض حربًا في أوكرانيا. وأثار ذلك التمرد تساؤلات حول ماهية الشركات العسكرية الخاصة، وأشكالها، ومهامها، وحدود علاقاتها مع الدولة، وما إذا كانت تخضع لأطر قانونية من عدمه.

أشكال أساسية

ظهرت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، كفاعل مسلح من غير الدول، يؤجج للصراعات في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، إذ نظر لها كوجه أكثر تنظيمًا لعمل المرتزقة، خاصة في مناطق الصراعات التي يغيب عنها تغلغل سلطات الدولة. وأبرزت تلك الشركات استعدادها للتدخل في العديد من الأزمات والصراعات التي عزفت القوى الدولية الرئيسية عن المشاركة فيها، وهو ما نال قبول حكومات الدول، خاصةً أن تلك الشركات لا تخضع للقيود السياسية ذاتها التي تُعاني منها الحكومات، ولا سيما على صعيد ضغوطات الرأي العام إذا أسفرت التدخلات العسكرية عن خسائر بشرية.

وتتعدد تسميات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، منها: مقدمو الخدمات العسكرية، وشركات المرتزقة، ومتعاقدو الخدمات العسكرية.. إلخ. كذلك، لا يوجد اتفاق مُحدد حول تعريف "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة"، فالبعض يعرفها بأنها كيانات تدعم القوات المسلحة الحكومية في تنفيذ مهامها الخاصة في الخارج، وهي تعمل بموجب عقد مع هيئة حكومية أو تحت قيادتها، وقد تؤدي وظائف مُخصصة تقليديًا للجيش أو الشرطة في الداخل.

فيما تنظر تعريفات أخرى للشركات العسكرية الخاصة على أنها منظمات تجارية غير حكومية تقدم خدمات عسكرية متخصصة تتعلق مباشرة بسير الأعمال العدائية لأطراف النزاع المسلح. وبالتالي فهي منظمات هادفة للربح تقدم خدمات مهنية تتعلق بإدارة الحرب. ويقدم بعض هذه الشركات المشورة بشأن التكتيكات والخطط القتالية، والتخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وتقديم الدعم اللوجيستي، وتدريب القوات، وتقديم المساعدة الفنية.

وثمة ثلاثة أشكال أساسية للشركات العسكرية الخاصة، **أولها: شركات الخدمة العسكرية** وهي تزود عملاءها بالدعم التكتيكي والمشاركة أثناء العمليات القتالية. **وثانيها: شركات استشارات عسكرية تقدم خدمات التخطيط الاستراتيجي**، وإصلاح القوات المسلحة، والمساعدة المباشرة في تدريب وحدات الجيش، والتدريب على العمل باستخدام أنواع جديدة من الأسلحة. **وثالثها، شركات الخدمات اللوجستية للقوات وبناء المنشآت العسكرية،** وتضم هذه الفئة الشركات التي تمتلك تقنية تكنولوجية عالية، وعلى دراية بالأسلحة المُعقدة وتشغيلها.

وتتمثل الوظائف الرئيسية للشركات العسكرية الخاصة في: المشاركة في عمليات حفظ السلام من خلال المنظمات الدولية، وتقديم المساعدة العسكرية للدول الأخرى دون جلب أفراد عسكريين من دول أجنبية إلى أراضيها، وحماية مواطني بلادهم في الخارج، وحماية ممتلكات الأفراد والكيانات القانونية في الداخل أو الخارج.

وترى العديد من الحكومات، سواء أكانت نامية أو متقدمة، أن الشركات العسكرية الخاصة أداة لتحقيق المصالح الوطنية دون مشاركة مباشرة من الدولة، لكن ذلك الأمر يثير جدلًا حول آليات تُجنب تلك الحكومات أي تمرد قد يتم من قبل هذه الشركات، على غرار ما جرى من مجموعة "فاجنر" في روسيا.

وتُقدر بعض التقارير أن أفراد الشركات العسكرية الخاصة بالمئات، حيث تعمل في 110 دولة في العالم وتضم أكثر من مليون شخص، وتمارس أنشطة وخدمات قد يصل حجمها إلى مئات المليارات من الدولارات. وتمتلك العديد من الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل وتركيا، تأثيرًا كبيرًا في السوق الدولية لخدمات الشركات العسكرية الخاصة، كما أن وجود الشركات العسكرية الصينية ينمو بوتيرة متزايدة للغاية.

حالة فاجنر

استفادت روسيا من مجموعة "فاجنر" للدفاع عن أهدافها ومصالحها الخارجية، حيث تنتشر قوات المجموعة في دول مثل ليبيا وأفريقيا الوسطى ومدغشقر وموزمبيق والسودان، كما يتنامى نشاطها في أمريكا اللاتينية ومناطق النزاعات

بالشرق الأوسط. ولعبت فاجنر دورًا مؤثرًا في أوكرانيا، إذ تقوم منذ العام 2014 بتدريب عناصر من الانفصاليين الموالين لروسيا في الشرق الأوكراني، كما اكتسبت خبرة كبيرة في التعامل مع الإرهاب والبيئات العدائية، وباتت بالتالي نقطة تحول فارقة في أي صراع تكون روسيا طرفًا فيه، وهو ما اتضح في التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا منذ فبراير 2022، إذ تمكنت موسكو بمساعدة قوات "فاجنر" من السيطرة على بلدة "سوليدار" ومدينة باخموت الأوكرانية، وشكّلت الأخيرة نقطة تحول لصالح روسيا في الحرب.

إلا أن تمرد فاجنر قد بدأ بشكل غير متوقع في أواخر يونيو الماضي، لكن تم احتواؤه بعد وساطة للرئيس البيلاروسي "ألكسندر لوكاشينكو" تم خلالها التوصل إلى بعض البنود، منها: إعلان الكرملين أن مقاتلي فاجنر غير المشاركين في التمرد سيتم توقيع عقود لهم مع وزارة الدفاع، فضلًا عن إسقاط الاتهامات المتعلقة بالخيانة لزعيم فاجنر "بريغوجين" على أن يُغادر إلى بيلاروسيا.

هذه الحادثة التي هزت أركان النظام الروسي دفعت موسكو للعمل على إيجاد آلية لتنظيم العلاقة بين الدولة والشركات العسكرية. إذ رأى أعضاء بمجلس الدوما الروسي، أن أحداث 23 و24 يونيو (إشارة لتمرد فاجنر) أثبتت ضرورة الحاجة إلى الإسراع باعتماد قانون ينظم أنشطة الشركات العسكرية الخاصة، والوضع القانوني لها، وتنظيم أنشطتها، فعدم وجود إطار قانوني يُنظم عمل تلك الشركات يؤدي إلى نتائج سلبية وخطيرة.

ولا تتمتع الشركات العسكرية الخاصة بوضع رسمي في روسيا لعدم وجود استراتيجية من قبل الدولة لاستخدامها، أو تشريعات ذات صلة تُنظم عمل تلك الشركات. فضلًا عن عدم وجود تمييز واضح بين المرتزقة وأنشطة هذه الشركات. وعلى الرغم من ذلك، تجد المنظمات التجارية الروسية فرصًا للقيام بأنشطة مُماثلة للشركات العسكرية الخاصة، مما يُشير إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات.

ولتجنّب مخاطر الشركات العسكرية الخاصة كـ"فاجنر"، تعمل السلطات الروسية حاليًا على إحكام قبضتها وسيطرتها على تلك الشركات من خلال ترخيص أنشطتها للتحكم في عملها وجعلها تابعة للدوائر الأمنية الرسمية، كما تسعى إلى تسجيل أنشطة هذه الشركات، وتتبع أنشطتها في الداخل والخارج، وإنشاء قاعدة بيانات تتمكن الدولة من خِلالها من تسجيل كافة البيانات المُتعلقة بأعضاء وأفراد تلك الشركات ومجال عملها.

وبما أن موظفي الشركات العسكرية الخاصة يعملون بموجب عقود عمل، فقد تسعى روسيا للقيام بإجراء تدريبات مهنية لهؤلاء، وإعادة تدريبهم في قواعد تدريب ومرافق عسكرية حكومية. وسيعتمد تحديد عدد موظفي الشركات العسكرية الخاصة وتخصصاتهم على حجم وتفاصيل المهام التي يقومون بها، ووفقًا لما تؤكد عليه العقيدة العسكرية الروسية.

وبقدر ما يخشى النظام الروسي من تمرد الشركات العسكرية، إلا أنه يُدرك تمامًا أهمية مثل هذه الكيانات. فبرغم مظهر التحدي الذي ظهر عليه زعيم "فاجنر" قبل وأثناء التمرد، وما بدا من تسامح "بوتين" معه؛ إلا أن البعض يفسر ذلك بما تشهده الحرب الأوكرانية من تعقيدات كبيرة، لذا تُقدر موسكو أهمية "فاجنر" كقوة غير نظامية قد تخدم السياسة الروسية في هذه الحرب.

ختامًا، دفعت حادثة تمرد قوات "فاجنر" على نظام بوتين إلى ضرورة إيجاد إطار تشريعي، وتطوير منظومة قانونية تخضع لها الشركات العسكرية الخاصة وكذلك أفرادها، على نحو يُراعي طبيعة الخدمات التي تُقدمها ويوفر التدابير الملائمة لإخضاعها للمساءلة التي تُمكن من نطاق المسئولية والمحاسبة، وذلك من أجل استبعاد أي مفاجآت محتملة لهذه الشركات، خاصةً مع صعوبة التخلي عن الاعتماد على هذه الشركات على الأقل في المستقبل القريب.

تناقضات السياسة الأمريكية تجاه الشركات الأمنية الخاصة

مها علام
باحث بوحدة الدراسات الأمريكية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تطورًا طبيعيًا للاعتماد على المرتزقة كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول. وقد اتسعت أنشطة تلك الشركات لتشمل ثلاثة أنماط من الشركات، بعضها يقدم الخدمات العسكرية، والأخرى الاستشارات العسكرية، وثالثة تقدم الدعم العسكري. في هذا السياق، تطرح الولايات المتحدة نموذجًا للاعتماد الواسع على هذه الشركات لتحقيق مصالح أمنها القومي، مما يثير تساؤلات حول دوافع ذلك الاعتماد الأمريكي، وطريقة التعاطي مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

تطورات بارزة

مرّ الاعتماد الأمريكي على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بعدة مراحل وتطورات؛ إذ استخدم الجيش الأمريكي، خلال الحرب العالمية الثانية، ما يسمى "ممثلي التكنولوجيا tech reps" لمساعدته في التعقيدات الفنية. إلا أن حرب فيتنام قد مثّلت لحظة مفصلية في استخدام تلك الشركات، إذ تم جلب قرابة 80 ألف متعاقد لدعم العمليات العسكرية الأمريكية هناك. وقد تمّ تكليف المتعاقدين، بشكل أساسي، بمشاريع البناء وعمليات النقل البري، وتوريد البترول والصيانة والدعم الفني للطيران والأنظمة التكنولوجية العالية.

وفي عام 1973، تم تمرير قانون صلاحيات الحرب، الذي يتطلب من الرئيس أن يسعى للحصول على موافقة الكونجرس على أي نشر للقوات الأمريكية، مما يعني تقييد قدرته على استخدام القوات المسلحة حسبما يراه مناسبًا، وهو ما عزز من اعتماد السلطة التنفيذية على المتعاقدين من الخارج، أي إن الشركات العسكرية الخاصة قد سمحت للرئيس الأمريكي بتجنب القيود التي فرضها قانون سلطات الحرب.

أضف إلى ذلك، فقد مهد برنامج التعزيز المدني اللوجستي (LOGCAP)، الذي أنشأه الجيش الأمريكي في عام 1985، الطريق للاستخدام المكثف للمقاولين المدنيين في زمن الحرب وأثناء حالات الطوارئ الأخرى. ويغطي هذا البرنامج جميع العقود المخططة مسبقًا المتعلقة باللوجستيات والهندسة والبناء، ويتضمن مجالات متعددة، بدءًا من إصلاح الشاحنات وحتى بناء قواعد كاملة في الخارج. وعزز ذلك البرنامج من قوة وتأثير الولايات المتحدة في الساحات المختلفة بدون انخراط واسع النطاق لقواتها المسلحة.

على سبيل المثال، استأجرت واشنطن شركة (MPRI) في أوائل التسعينيات لتدريب وتقديم المشورة للجيش الكرواتي، مما مكّن الأخير من تحقيق الهدف الأمريكي المتمثل في إجبار الصرب على الجلوس على طاولة المفاوضات. كما شارك عدد كبير من الشركات العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق بعد أن غزت واشنطن هذين البلدين في عامي 2001 و2003 على التوالي.

لذلك، تجاوز العدد الإجمالي لأفراد هذه الشركات عدد العسكريين الأمريكيين في بعض الفترات. ففي العام 2011 وحده، أنفقت وزارة الدفاع الأمريكية 15.4 مليار دولار على عقود الشركات العسكرية الخاصة، فيما بلغ مجموع هذا الإنفاق 112.1 مليار دولار بين عامي 2005 و2010 على عقود الشركات العسكرية الخاصة بالعراق وحدها. ومن أبرز أمثلة تلك الشركات: بلاك ووتر Black Water التي أصبحت تسمى لاحقًا Academi وDynCorp. ووفرت الشركتان الأمن لموظفي وزارة الدفاع في العراق وأفغانستان.

وعلى خلفية الحرب الدائرة في أوكرانيا، تفيد بعض المصادر الروسية بأن هناك مؤشرات على تقديم أربع شركات أمنية أمريكية الدعم للقوات المسلحة الأوكرانية في القتال ضد روسيا؛ وهي: Academi، وDynCorp International، وCubic Corporation، وForward Observations Groups.

دوافع متعددة

تتعدد دوافع واشنطن للاعتماد على الشركات العسكرية الخاصة بوصفها أداة لتحقيق أهدافها ومصالحها الخارجية، وهي تتراوح بين دوافع تتعلق بتغيرات السياق الدولي، وأخرى تتصل بطبيعة النموذج الداخلي الأمريكي، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي.

- **تغيرات السياق الدولي:** ترى بعض التحليلات أن مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة شهدت ازديادًا لنشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بسبب اتجاه عدد من الدول إلى تخفيض قواتها العسكرية، نظرًا لتضاؤل خطر اندلاع حرب عالمية جديدة، ناهيك عن انتفاء الحاجة للتدخل العسكري غير المباشر في الدول الأجنبية عبر حروب الوكالة التي كانت قد تصاعدت إبان الحرب الباردة.

ارتباطًا بذلك، فَقَدَ آلاف الجنود المحترفين وظائفهم مما دفع عددًا منهم إلى الانضمام للشركات العسكرية، وبالإضافة إلى ذلك فإن انسحاب القوتين العظميين من دول كانتا تتنازعان عليها تسبب في فراغ أمني عزز الحاجة إلى وجود تلك الشركات. كذلك، لعبت العولمة

دورًا رئيسيًا في تطوير وتوسيع السوق العالمية للشركات العسكرية الخاصة بما سمح بتعزيز دورها لتصبح قوة مؤثرة على الساحة الدولية، كما أن ظهور الفواعل من غير الدول، واتساع نشاطهم، ومشاركتهم في النزاعات، عزز دور هذه الشركات لكونها أكثر قدرة على التعامل مع التهديدات غير التقليدية التي يفرضها هؤلاء الفواعل.

- **طبيعة النموذج الأمريكي:** يملك الجيش الأمريكي تاريخًا طويلًا من التعاون مع الشركات العسكرية الخاصة، لأسباب منها التحول من التجنيد الإجباري إلى الطوعي في أعقاب حرب فيتنام، ومن ثمّ لم يعد الالتحاق بالجيش مسألة ذات جاذبية في ضوء الخبرة السلبية لهذه الحرب. أضف لذلك، يخضع الجيش لرقابة صارمة فيما يتعلق بالمبلغ المسموح به لدفع رواتب الأفراد العسكريين، وبالتالي فهو غير قادر على التنافس مع القطاع الخاص للحصول على أفضل المواهب والقدرات. ناهيك عن أن الاعتماد على هذه الشركات يسمح بممارسة سياسة عسكرية سرية بعيدًا عن أنظار الكونجرس والرأي العام الذي سئم من حالة الحرب المستمرة. كذلك، يمثل الاعتماد على هذه الشركات وسيلة مثلى للحفاظ على صورة وسمعة الولايات المتحدة بعيدًا عن التدخل في شئون الدول الأخرى.

من جهةٍ أخرى، يُمثل التقدم التكنولوجي سببًا آخر ولا سيما في قطاع الطائرات دون طيار، إذ يعتمد الجيش الأمريكي اعتمادًا كليًا على القطاع الخاص لتطوير هذه التكنولوجيا. وأخيرًا، يمثل نشاط خصوم واشنطن، خاصة روسيا والصين اللتين تملكان شركات عسكرية خاصة، محفزًا رئيسيًا لنشاط أمريكي مماثل وربما أقوى، خاصة توسع أنشطة شركات الخصوم في الساحات المختلفة بما يُهدد المصالح الأمريكية.

سياسات متناقضة

يحمل التعامل الأمريكي مع الشركات العسكرية الخاصة تناقضات أساسية مع نموذجها الديمقراطي، والقيم التي تروج لتعزيزها عالميًا، وكذا القانون الدولي الذي تشجع على احترامه، ومن أبرز هذه التناقضات ما يلي:

- **تجنّب وضع إطار قانوني دولي:** تحظر الأمم المتحدة استخدام المرتزقة، نظرًا لارتباطهم بالخروج عن القانون والعنف، لكن لا تنظر واشنطن لشركاتها العسكرية وفق هذه الرؤية. فمصطلح الشركات العسكرية الخاصة -في حد ذاته- واسع، ولا يعني بالضرورة المشاركة المباشرة بالعمليات القتالية. أي إنه لم يتم تحديد الوضع القانوني الدولي لها، وبالتالي لا توجد آلية تنظيم لأنشطة الشركات العسكرية الأمريكية.

ورفضت واشنطن التوقيع على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم التي دخلت حيز التنفيذ عام 2001. غير أن الإطار التنظيمي الحالي في هذا المجال (وثيقة مونترو ومدونة قواعد السلوك الدولية لشركات الأمن الخاصة) ليس ملزمًا قانونيًا، مما يعني أن الاعتماد الأمريكي المكثف على دور الشركات العسكرية الخاصة قد دفعها لتجنب وضع إطار قانوني دولي من شأنه التضييق على نشاطها.

- **غياب الرقابة والمساءلة:** برغم الجهود المبذولة لإنشاء نظام للإشراف على الشركات العسكرية الخاصة ومراقبتها، فلم يحدث تغيير في هذا الصدد. ففي أكتوبر 2008، أنشأ الجيش الأمريكي قيادة التعاقد بالجيش، وعينت وزارة الدفاع المزيد من ضباط التعاقد الأساسيين لتحسين الإدارة والإشراف، لكن دون تحسن كبير.

أضف إلى ذلك، عكست النقاشات داخل الكونجرس عدم وجود أرضية مشتركة للبناء عليها، حتى في مواجهة العديد من الانتهاكات التي ترتكبها الشركات العسكرية الخاصة على غرار حادثة "ميدان النسور"، حيث اتهمت شركة بلاك ووتر بقتل عراقيين في عام 2007. وحتى إذا انتهى الأمر بإدانة المتعاقدين الأمريكيين، فقد يتم العفو عنهم. فعلى سبيل المثال، عفا الرئيس "ترامب" عن أربعة موظفين سابقين في شركة "بلاك ووتر" حُكم عليهم بالسجن ما بين 30 عامًا والسجن مدى الحياة.

كذلك، تمّ رفع دعوى قضائية ضد شركة CACI من قبل ضحايا الانتهاكات بسجن أبو غريب، لكن المسألة استغرقت حتى عام 2014، قبل أن يتم حسم القضية والموافقة على دفع إجمالي 5 ملايين دولار للضحايا، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بما حققته الشركة من أرباح وصلت إلى 1.6 مليار دولار في عام 2013.

- **ضعف التعويضات:** يوفر استخدام الشركات العسكرية الخاصة فرصة أمام واشنطن لتوفير الأعباء المرتبطة بمستحقات المحاربين القدامى. فلا يحق لموظفي هذه الشركات الحصول على مزايا بنفس الطريقة التي تتمتع بها القوات العسكرية الأمريكية، إذ لا يتم اعتبارهم تلقائيًا من قدامى المحاربين. وإنما يمكنهم التقدم للحصول على بعض مزايا المحاربين القدامى المحدودة، وفق متطلبات معينة. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن اتجاه هذه الشركات للاعتماد على موظفين ومتعاقدين محليين في الساحات المختلفة يتيح للشركات هامشًا أكبر لتقديم مرتبات أقل وامتيازات محدودة مقارنة بما يتم تقديمه للأفراد الأمريكيين، مما يعزز من أرباحها ومكاسبها.

- **إخضاع "فاجنر" للعقوبات:** برغم محدودية القيود وتراجع المساءلة التي تؤثر على عمل الشركات العسكرية الأمريكية الخاصة، إلا أن واشنطن تستهدف خصمها الروسي عبر فرض العقوبات على شركته العسكرية الخاصة الأشهر "فاجنر". إذ حدد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، التابع لوزارة الخزانة الأمريكية في 20 يونيو 2017، مجموعة "فاجنر" كمسئول أو متواطئ أو مشارك بشكل مباشر أو غير مباشر، في الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار أو السيادة أو السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وفي يونيو 2023، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على 4 شركات لاتهامها بتمويل "فاجنر".

ختامًا، ثمة دوافع أمريكية عديدة لتكثيف اعتمادها على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتحقيقها مصالحها الخارجية، إلا أن تعاطي واشنطن مع هذه الشركات اتسم بتناقضات بارزة تعكس نهجًا براجماتيًا. ومع ذلك، ليست هنالك مؤشرات على اتجاه واشنطن لتحجيم اعتمادها على هذه الشركات لسنوات قادمة.

قضايا أمن ودفاع

توظّيفات تركيا لشركة "صادات" في مناطق الصراعات بالإقليم

لجأت تركيا إلى الشركات الأمنية الخاصة كأحد الفواعل العسكرية المستخدمة لتلبية طموحاتها الجيوسياسية خاصة في مناطق الصراعات، حيث تدافع أنقرة عن أهدافها ومصالحها للعب أدوار مؤثرة في التوازنات الإقليمية والدولية. في هذا السياق، جاء إنشاء تركيا لشركة صادات للاستشارات الدفاعية (SADAT)، والتي لعبت أدوارًا متعددة في الاستشارات العسكرية وتدريب الجيوش النظامية، وتجنيد المرتزقة، وتسويق المنظومات التسليحية التركية وتنفيذ المهمات الاستخبارية.

سياسات إيران "المرنة" تجاه وكلائها المسلحين في الإقليم

أصبحت شبكة الفاعلين أو الوكلاء المسلحين المحسوبين على إيران في الشرق الأوسط أذرعًا استراتيجية هامة في مسألة بناء قدرة طهران على النفوذ الإقليمي، وهو ما يدفع إلى طرح تساؤلات عديدة حول طبيعة العلاقة الإيرانية مع أولئك الوكلاء، وكيف استطاعت إيران توظيفهم في تحقيق غاياتها الاستراتيجية في الإقليم، وماهية السمات الأساسية للعلاقة بين الطرفين، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، ومع تجربة تمرد فاجنر كوكيل مسلح لروسيا.

المليشيات السودانية.. عوامل الصعود ومعضلات الاحتواء

يتسم السودان بتعددية المليشيات المسلحة التي يتم توظيفها من جانب الدولة لمعالجة تحديات أمنية تهدد الحكومة المركزية، كما برز في معالجة التمرد في إقليم دارفور (غرب السودان) في عام 2003 عبر استعانة نظام البشير -آنذاك- بقوات الدعم السريع. إلا أن هذا الأمر أوجد مساحة مناورة لتلك المليشيات لتعزيز قدراتها العسكرية إلى حد منافسة الجيش النظامي، بل السعي إلى مزيد من الدور السياسي في نظام الحكم، وبدا أحد تجليات ذلك في الصراع المسلح الدائر حاليًا بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ أبريل الماضي، والذي امتد إلى دارفور.

مخاطر المليشيات المسلحة على مستقبل الدولة العراقية

تُمثل المليشيات إحدى أدوات الدول لتحقيق أهداف سياستها الداخلية والخارجية، وإن كان لهذه الأداة بعض المخاطر الممتدة التي من شأنها زعزعة استقرار الدول وسيادتها. وفي التجربة العراقية، أصبحت المليشيات جزءًا من القوات الرسمية، بل تفوقت عليها في بعض المهام، حيث استطاعت ترسيخ دورها بما يحقق مصالحها وأهداف داعميها، خاصة من القوى الإقليمية، ولا سيما إيران. ضمن هذا الإطار، يُناقش التحليل طبيعة المليشيات المسلحة في العراق، وعلاقاتها مع الدولة، والمخاطر المترتبة على استمرار أدوارها في هذا البلد.

تطور مقاربات مكافحة المليشيات المتطرفة في الصومال

ارتبطت نشأة المليشيات المسلحة في الصومال بعوامل ضعف الدولة، التي وفرت بيئة خصبة للحركات المتطرفة لتحل محل الدولة في بسط الأمن والسيطرة على المجتمع. وشكل بروز حركة "الشباب المجاهدين" منذ عام 2006 تعقيدًا لظاهرة الإرهاب، حيث هددت الأمن الداخلي والجوار الإقليمي والمصالح الأمريكية. وبالتالي، تحولت الساحة الصومالية من مجرد محاولات لحفظ السلام في هذا البلد إلى مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه ودعم الدولة وتعزيز التنمية، للقضاء على البيئة الحاضنة للتطرف الممتد إلى الإقليم.

توظّيفات تركيا لشركة "صادات" في مناطق الصراعات بالإقليم

ماري ماهر
باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لجأت تركيا إلى الشركات الأمنية الخاصة كأحد الفواعل العسكرية المستخدمة لتلبية طموحاتها الجيوسياسية خاصة في مناطق الصراعات، حيث تدافع أنقرة عن أهدافها ومصالحها للعب أدوار مؤثرة في التوازنات الإقليمية والدولية. في هذا السياق، جاء إنشاء تركيا لشركة صادات للاستشارات الدفاعية (SADAT-)، والتي لعبت أدوارًا متعددة في الاستشارات العسكرية وتدريب الجيوش النظامية، وتجنيد المرتزقة، وتسويق المنظومات التسليحية التركية وتنفيذ المهمات الاستخبارية.

مهام متعددة

تأسست "صادات" كشركة شبه عسكرية في 23 فبراير 2012 بواسطة 23 ضابطًا وضابط صف من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الذين فُصلوا من الخدمة لتوجهاتهم الدينية المتطرفة، ويرأسهم العميد السابق عدنان تانريفيردي. وتتبنى الشركة أيديولوجيا سلفية جهادية، وتُعد الأولى في تركيا التي تقدم خدمات التدريب والاستشارات الأمنية والعسكرية.

وتمتلك الشركة عددًا غير معلوم من معسكرات التدريب داخل تركيا، أبرزها المعسكر الرئيسي في منطقة ريفية على طريق ولاية ديار بكر، حيث تشير بعض التقارير إلى أن هذا المعسكر شهد تدريب عناصر لداعش ومرتزقة حزب الله التركي. كما تملك الشركة معسكرات أخرى بولايات بطمان، وشانلي أورفه، وفان، وتوكات، وقونية، ومدينة يايلاداغ بولاية هاتاي.

وتختص "صادات" بتنفيذ عمليات غير مشروعة واستخباراتية وعسكرية وأمنية، وأحيانًا العمل كوسيط بين الفاعلين غير الدوليين والهياكل المؤسسية الرسمية، مع القدرة على التملص من المسئوليات القانونية والأخلاقية.

وتتولّى الشركة العديد من المهمات التي تخدم السياسة الخارجية التركية، ومنها:

- **التدريب،** سواء للجيوش النظامية للدول أو المجموعات المسلحة غير النظامية النشطة في مناطق الصراعات تحت إشراف الاستخبارات التركية، وتشمل التدريبات مهام الاستخبارات وعمليات حرب العصابات والإنقاذ والاختطاف وعمليات القوات الخاصة والحرب النفسية.

- **تجنيد المرتزقة،** عبر استقدامهم والاتفاق معهم وتحديد أجورهم ومصادر تمويلهم والمهام الموكلة إليهم.

- **تسويق المنظومات التسليحية التركية،** وتزويد عملائها بكافة أنواع الأسلحة وقطع الغيار والمواد المتفجرة وغيرها من المعدات العسكرية.

- **تنفيذ المهمات الأمنية والاستخباراتية،** كدعم بعض الأطراف في النزاعات المسلحة، والتأثير في عملية صنع القرار، وتوجيه نتائج الانتخابات الداخلية، وخلق حكومات موالية، وتغذية الصراع الهوياتي.

- تقديم الاستشارات الفنية والعسكرية والدفاعية أو شراء أسلحة وذخيرة للدول الصديقة والجماعات المسلحة على السواء.

الصلات بالحكومة

ثمة ارتباطات وثيقة بين "صادات" وأجهزة الدولة التركية وقادتها الحاليين، ويمكن التدليل على ذلك من خلال المؤشرات الآتية:

- **الطابع العلني والقانوني:** "صادات" شركة مشهرة ومدرجة ضمن جريدة السجل التجاري التركي في الصفحة 825 من العدد 8015 بتاريخ 28 فبراير 2012، برقم 809300، وتحت اسم "شركة صادات الدولية للاستشارات الدفاعية وصناعة البناء والتجارة"، باعتبارها شركة خاصة هادفة إلى الربح، ولها مقر مُعلن بإسطنبول.

- **صلات المؤسس بأجهزة الدولة:** تأسست الشركة على يد 23 ضابطًا سابقًا في القوات المسلحة، في مقدمتهم رئيسها العميد المتقاعد عدنان تانريفيردي، الذي شغل مناصب عسكرية رسمية طوال مسيرته المهنية، كما تم تعيينه مستشارًا لأردوغان وعضوًا بلجنة الأمن والسياسة الخارجية في أغسطس 2016، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، فضلًا عن أن مشاركته في اجتماعات الأمن القومي تشي بصلاته بالنظام التركي.

- **المشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات الحكومية:** تقدم "صادات" خدمات أمنية واستخباراتية استشارية لصناع القرار الاستراتيجي، وتشارك في صياغة سياسات الدولة الخارجية، ويلعب تانريفيردي أدوارًا حاسمة في استراتيجية الحكومة الدفاعية والعسكرية رغم تركه منصبه الرسمي كمستشار عسكري لأردوغان في يناير 2020، فقد كان صاحب رؤية نشر القوات العسكرية في ليبيا وسوريا وقبرص، وإقامة

تعاون دفاعي مع قطر وباكستان. كذلك، تعتبر الشركة نفسها مكملًا للأدوار الاستشارية والدفاعية والتدريبية التي تقدمها وزارة الدفاع التركية للدول الصديقة.

- **المرجعية الدينية: تلتزم "صادات" بالمبادئ الدينية والبرامجية لحزب العدالة والتنمية،** وتحمل عداءً للمبادئ التأسيسية للجمهورية الكمالية، خاصةً الآراء التي تركز على حماية الدولة العلمانية والبنية الاجتماعية، معتبرةً أن اليسار والكماليين أعداء الدين. ويتضمن شعار الشركة خريطة للدول الإسلامية ملونة بالأخضر، وفي قلبها تركيا ملونة بالأحمر، وتدعي أن هدفها تأسيس "اتحاد كونفدرالي للدول الإسلامية"، يضم 61 دولة ذات أغلبية مسلمة.

توظيفات متعددة

شكّلت "صادات" إحدى أدوات الحكومة التركية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وإعادة تموضعها جغرافيًّا ضمن معادلات إعادة رسم التوازنات الدولية والإقليمية، ويُمكن استعراض عملها كالتالي:

- **سوريا:** دعمت "صادات" الوجود التركي شمال سوريا وعمليات التغيير الديموغرافي الحاصلة هناك، عبر تشكيل مجموعات قتالية تعمل كوكلاء مباشرين للقوات التركية وتقاتل بجانبها وتتمركز دائمًا في المنطقة الشمالية ذات الغالبية الكردية. كما تولّت مهمة تدريب الفصائل المسلحة المعارضة داخل قواعد في تركيا. وتولت أيضًا مهمة نقل وتهريب شحنات الأسلحة والمعدات الحربية والمواد المستخدمة في تصنيع الأسلحة الكيميائية إلى سوريا، بعد التعاقد عليها مع دول مختلفة، منها: صربيا، وأوكرانيا، وليبيا، وكرواتيا. كذلك، كانت مسئولة عن تجنيد وجلب المقاتلين من القوقاز والصين وإرسالهم إلى سوريا بالتعاون مع شركة أخرى تُعرف باسم "أبناء الأمة".

- **ليبيا:** تردد اسم "صادات" كفاعل على الساحة الليبية لأول مرة في مايو 2013، عندما أفاد موقعها الإلكتروني بإجراء زيارة لتحديد احتياجات القوات المسلحة الليبية، والاطلاع على إمكانية تقديم خدمات الاستشارات والتدريب والتجهيز، وقدمت الشركة المشورة العسكرية والدعم اللوجستي والعسكري لحكومة الوفاق السابقة خلال عملية "طوفان الكرامة" التي أطلقها المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي في أبريل 2019. كما تولت مهمة تجنيد المرتزقة السوريين ونقلهم للقتال في ليبيا بعد تدريبهم وتسليحهم وإمدادهم بوثائق رسمية وجوازات سفر مزورة بالتنسيق مع المليشيات المحلية المسلحة داخل سوريا وليبيا. وينشط عشرات المستشارين التابعين لـ"صادات" على الأراضي الليبية لتدريب عناصر المرتزقة ومراقبة العمليات اليومية للمليشيات التابعة لتركيا. كذلك لعبت الشركة دور الوسيط في إتمام صفقات بيع وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية بين الشركات المختصة في تركيا وحكومة الوفاق مقابل الحصول على نسبة من الأرباح.

- **اليمن:** كانت "صادات" إحدى الأدوات التي وظفتها أنقرة للتنسيق مع جماعة الإخوان اليمنية لخدمة مصالحها؛ حيث أرسلت وفدًا للقاء شخصيات تنتمي للجماعة مثل الشيخ عبد المجيد الزنداني رئيس مجلس شورى حزب التجمع اليمني للإصلاح وأحد كبار مؤسسي جماعة الإخوان في اليمن، ويرجع اختيار الزنداني إلى شبكة علاقاته المتشعبة بالتنظيمات الجهادية داخل اليمن وخارجه؛ ما يفتح لأنقرة فرصًا للتنسيق والتأثير عليهم.

- **فلسطين:** كشف تحقيق للشاباك الإسرائيلي أن "صادات" ساعدت عناصر حركة "حماس" في الحصول على تأشيرات سفر إلى تركيا، وشراء شقق وسيارات فاخرة، وترسيخ حضورهم المالي بالبلاد، عبر تأسيس شركات وتسجيلها بأسمائهم، كجزء من نشاط لغسيل الأموال. كما ساهمت الشركة في حشد الدعم العسكري للحركة بما يتسق مع توجهاتها الأيديولوجية التي عبَّرت عنها غير مرة، وكان أبرزها اقتراح في ديسمبر 2017 بتشكيل "جيش مشترك من قبل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاصرة إسرائيل ومهاجمتها".

- **باكستان:** خدمت "صادات" الموقف الحكومي التركي الرسمي من قضية كشمير، حيث عُهد إليها الشق الميداني، إذ نقلت مقاتلين من عفرين السورية إلى جامو وكشمير، كذلك سعت لاختراق المؤسسة العسكرية الباكستانية، عبر التفاوض على مشاريع مشتركة بين مركز الدراسات الاستراتيجية لجمعية المدافعين عن العدالة التابعة لـ"صادات"، ومركز أبحاث سياسات القوات الجوية الباكستانية، إذ حضر الأخير مؤتمر "الاتحاد الإسلامي" الذي نظمه الأول في ديسمبر 2021.

- **أذربيجان:** نشطت "صادات" في عمليات تجنيد ونقل آلاف المرتزقة والإرهابيين من شمال سوريا وليبيا إلى أذربيجان خلال حرب ناجورنو كاراباخ الأخيرة؛ وكشفت التقديرات أن الشركة أدارت عملية نقل 13 ألف مسلح خلال الأسبوع الأول فقط من الحرب، وما لا يقل عن 150 من المرتزقة الليبيين.

- **أوروبا:** تعمل "صادات" داخل دول أوروبية عديدة؛ إذ تنشط ضمن مسارين متوازيين: الأول، تجنيد عناصر أوروبية وتدريبها ثم إرسالها إلى مناطق الصراعات بعد منحهم جوازات سفر تركية من خلال القنصليات التركية. والثاني، تحريك العناصر المسلحة التي دربتها لتلبية المصالح العليا التركية واستخدامها ورقة ضغط على الحكومات الأوروبية عبر التهديد بتنفيذ عمليات إرهابية.

- **أفريقيا:** تعتبر صادات إحدى الأدوات غير الرسمية التي وظفتها أنقرة لإدارة تدخلاتها في القارة الأفريقية وتثبيت حضور دائم لها؛ وتتركز مهمتها على ثلاثة أبعاد رئيسية: الأول، تقديم الدعم اللوجستي والمالي للجماعات الإسلامية والتنظيمات المتطرفة. والثاني، تقديم برامج تدريبية خاصة للقوات الأمنية والعسكرية بموجب صفقات تعاون أمني ثنائي بغية إنشاء جيل جديد من العسكريين يدين بالولاء لتركيا ويخدمون مصالحها الاستراتيجية. الثالث، تكثيف الشركة في المواقع ذات الأهمية الجيوستراتيجية التي تتطلع تركيا إلى تثبيت قواعد عسكرية بها.

ختامًا، يخلق لجوء تركيا للشركات العسكرية الخاصة لتحقيق أهداف ومصالح سياساتها الخارجية العديد من الإشكاليات القانونية والأمنية والسياسية، منها: غياب المسئولية القانونية المحلية، والإفلات من المساءلة القانونية الدولية، وارتكاب جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الطفل، وتعزيز الظاهرة الإرهابية وتوسيع انتشارها، وإطالة أمد الصراعات وعرقلة التسويات السياسية.

سياسات إيران "المرنة" تجاه وكلائها المسلحين في الإقليم

شادي محسن
باحث بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصبحت شبكة الفاعلين أو الوكلاء المسلحين المحسوبين على إيران في الشرق الأوسط أذرعًا استراتيجية هامة في مسألة بناء قدرة طهران على النفوذ الإقليمي، وهو ما يدفع إلى طرح تساؤلات عديدة حول طبيعة العلاقة الإيرانية مع أولئك الوكلاء، وكيف استطاعت إيران توظيفهم في تحقيق غاياتها الاستراتيجية في الإقليم، وماهية السمات الأساسية للعلاقة بين الطرفين، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، ومع تجربة تمرد فاجنر كوكيل مسلح لروسيا.

أنماط الوكالة

لا تعتمد إيران على نمط واحد لشكل العلاقات بينها وبين الفصيل أو الوكيل المسلح في الدولة المستهدفة، بل تتعدد الأشكال والصفات بين وكيل، وحليف أيديولوجي، وحليف استراتيجي، وشريك. ويمكن تحديد أبرز الفصائل المحسوبة على إيران ونوع العلاقة التي تجمعهما في المنطقة، **عبر الجدول الآتي:**

	شريك	وكيل	حليف أيديولوجي	حليف استراتيجي	فصيل إيراني
حماس (غزة)	يتابع الفصيل علاقته مع المستفيد فقط وفق النفعية السياسية، وليس من المؤكد استمراره في تحقيق الأهداف المشتركة مع الداعم في حالة توقف الدعم				
الجهاد الإسلامي (غزة)		بدون دعم المستفيد، سيستمر العميل في الاحتفاظ بأهداف مشتركة مع المستفيد (إما بسبب الأيديولوجيا المشتركة أو المصالح الملائمة) ولكن لن يكون قادرًا على متابعتها			
حزب الله (لبنان)			بدون دعم المستفيد، سيستمر العميل في متابعة الأهداف المشتركة مع المستفيد بسبب تقاربهما الأيديولوجي، وإن كان ذلك بموارد محدودة		
الحشد الشعبي (العراق)				بدون دعم المستفيد، سيستمر العميل في متابعة الأهداف المشتركة مع المستفيد بناءً على التقارب الاستراتيجي، وإن كان ذلك بموارد محدودة	
عصائب أهل الحق (العراق)		بدون دعم المستفيد، سيستمر العميل في الاحتفاظ بأهداف مشتركة مع المستفيد (إما بسبب الأيديولوجيا المشتركة أو المصالح الملائمة) ولكن لن يكون قادرًا على متابعتها			
الحوثيون (اليمن)			هناك مؤشرات توضح محاولة الحوثيين التحول إلى حليف أيديولوجي عن طريق نشر التشيع في اليمن وبناء المعسكرات الصيفية الشبابية	بدون دعم المستفيد، سيستمر العميل في متابعة الأهداف المشتركة مع المستفيد بناءً على التقارب الاستراتيجي، وإن كان ذلك بموارد محدودة	
لواء فاطميون وزينبيون (سوريا)					بدون دعم المستفيد، سيتوقف العميل عن الوجود
قوات الدفاع الوطني السوري (سوريا)		بدون دعم المستفيد، سيستمر العميل في الاحتفاظ بأهداف مشتركة مع المستفيد (إما بسبب الأيديولوجيا المشتركة أو المصالح الملائمة) ولكن لن يكون قادرًا على متابعتها			

إعداد: الباحث استنادًا لبيانات واردة في كتاب:

The International Institute for Strategic Studies (IISS) ,Iran's Networks of Influence in the Middle East 2020.

وفقًا لهذا الجدول، يتضح أن الفصائل التي تعتمد عليها إيران لا تتصف بطبيعة واحدة. فعلى سبيل المثال، فإن حركتي حماس والجهاد الإسلامي تعدان فصيلين فلسطينيين لكن تبعيتهما الإقليمية تتصل بإيران. ومع ذلك، فإن حماس تتصف بأنها "شريك إقليمي" مع إيران تتحدد علاقتها فقط وفق النفعية السياسية، أي مستوى الفوائد السياسية التي تستفيدها حماس من إيران، بما في ذلك التمويل. أما الجهاد الإسلامي، فيتصف بكونه وكيلًا إيرانيًا يحتاج إلى الدعم المباشر، خاصة المادي، بما قد يجعله قادرًا على خدمة الأهداف المشتركة مع طهران؛ وهو ما يفسر التركيز الإيراني على دعم "الجهاد" بعد تشكيله كتائب مسلحة في الضفة الغربية.

أما حزب الله في لبنان، فيتصف بكونه حليفًا أيديولوجيًا بسبب التطابق المذهبي مع المرجعية الشيعية الإيرانية، وتعني هذه العلاقة أن الحليف لا يشترط وجود الدعم من أجل متابعة أهداف إيران في المنطقة. ويعتمد حزب الله على شبكة المنظمات المدنية والأهلية التي تُدر عليه الريع. وتُفسر هذه العلاقة المذهبية فشل الولايات المتحدة وإسرائيل في فك الارتباط بين حزب الله وإيران في المنطقة، حتى بعد ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل.

في حالة العراق، نجحت إيران في ربط علاقاتها مع أكثر من فصيل، مثل عصائب أهل الحق التي تُعد وكيلًا إيرانيًا، وبدون الدعم الإيراني المباشر يتبدى أنها لن تقدر على متابعة الأهداف المشتركة والملائمة لمصالحها. أما الحوثيون في اليمن، فيعدون حليفًا استراتيجيًا مهمًا لإيران في المنطقة، تدعمه إيران بالسلاح كونه فصيلًا مسلحًا، ويعد قادرًا على متابعة الأهداف السياسية المشتركة، ولو بموارد مالية محدودة. مع ذلك، فقد بدا أن الحوثيين يحاولون إضفاء صفة الحليف الأيديولوجي في علاقاتهم بإيران عن طريق محاولة التطابق المذهبي مع المرجعية الشيعية الإيرانية.

أخيرًا، تعتمد إيران في سوريا على نوعين من الفصائل هما: لواء الزينبيين الذي يعد فصيلًا إيرانيًا مسلحًا يعاون الجيش السوري ويشمل أعراقًا شيعية أفغانية وباكستانية، ويعتمد هذا الفصيل بشكل وجودي على الدعم الإيراني. أما قوات الدفاع الوطني السوري، فهو وكيل إيراني يعتمد على دعم طهران من أجل خدمة مصالح ملائمة، وهو الإبقاء على النظام السوري بشار الأسد.

استخدامات استراتيجية

طوّرت طهران قدرتها على استخدام العلاقات مع الوكلاء المسلحين في الإقليم لتحقيق غاياتها الاستراتيجية في الإقليم، وذلك عبر عدة استخدامات وأهداف وهي:

- **تعظيم القدرة الاستراتيجية:** وفّر الوكلاء المسلحون لإيران القدرة لها على مواجهة العزلة الدولية المفروضة عليها بسبب العقوبات الغربية. إذ استخدمت طهران وشركاؤها وسائل علنية لافتة للنظر (مثل: عمليات الانتشار في تشكيلات المعارك في سوريا والعراق تحت أعلام يمكن التعرف عليها) ووسائل سرية، بما في ذلك الهجمات السيبرانية، مع القدرة على إلحاق الضرر بخصوم طهران بطريقة يمكن إنكارها. وارتبط هذا الاستخدام بهدف إيران الاستراتيجي في تطويق أولئك الخصوم مثل إسرائيل التي تواجه أطرافًا إيرانية مسلحة من عدة جبهات متصلة عبر استراتيجية توحيد الجبهات.

- **محاولة تصدير الثورة الشيعية:** عرضت إيران في الإقليم رواية جاذبة عاطفيًا للأقليات الشيعية، وقد سعت إلى إقامة شراكات ذات طبيعة أيديولوجية مع الوكلاء من خلال المعتقدات الشيعية المشتركة، أو إذا توافقت قضيتهم مع الأهداف الاستراتيجية لإيران. وعليه، سارت خطوط الولاء مع بعض الوكلاء، مثل حزب الله، على طول المحاور العقائدية وليست الوطنية، مما سمح لهذه الأطراف بتكريس مبدأ التشيع على أساس المرجعية الإيرانية.

- **التدخل في صناعة القرار بالدول المستهدفة:** أصبح للوكلاء الإيرانيين في الدول المستهدفة مكاتب سياسية ودوائر داخلية للتأثير على صناعة القرار السيادي في دولها. مثل حزب الله في لبنان الذي يتحكم في مسألة الشغور الرئاسي في لبنان. وفي اليمن، ظلّت سيطرة إيران على صناعة القرار داخل مليشيا الحوثي، بحيث أصبحت

طهران العقل المدبر لمجمل حركة الحوثي وتفاعلاته في اليمن، ولعل إعلان إيران في أكتوبر 2020 تعيين الضابط الإيراني بفيلق القدس "حسن إيرلوا" سفيرًا لدى الحوثيين (توفي بسبب كورونا) دليل على ذلك. ووفقًا لهذه العلاقة الترابطية بينهما، أصبح أي تحرك للحوثيين في اليمن سواء عبر التصعيد أو الانخراط في مسارات التهدئة مرهونًا بحسابات طهران ومصالحها.

ومع ذلك، يحاول الحوثيون بين حين وآخر إظهار قدر من الاستقلالية عن إيران، سواء على المستوى الخطابي كما الحال في أعقاب المصالحة بين الرياض وطهران، أو المستوى العملياتي حيث اللجوء للتصعيد في عدد من المناسبات التي تتفاوض فيها إيران مع المجتمع الدولي بشأن الاتفاق النووي وغيره؛ إلا أن هذه الاستقلالية الشكلية تُعد بالأساس ضمن تكتيكات إيران في توظيف وكلائها بالمنطقة.

التنويع والمرونة

إذا قورنت علاقات إيران مع وكلائها المسلحين بالعلاقة بين الجيش الروسي ومنظمة "فاجنر" التي تمرّدت على موسكو مؤخرًا قبل أن يتم احتواء ذلك، يتبين أنه ليس هناك تطابق بين الحالتين، إذ تتمايز طهران بعدة سمات مهمة، وهي:

- **تنويع الوكلاء:** تعتمد إيران على تنويع وكلائها وانتشارهم في عدة دول في الإقليم، كما يعمل أولئك الوكلاء على تنويع نفوذهم الجغرافي في البلد المستهدف مثل حماس التي ترسخ حضورها في قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء. كذلك حزب الله الذي يرسخ حضوره في سوريا في عدة مناطق مثل الجولان وشمال غرب سوريا، بالإضافة إلى معاقله في جنوب وشمال لبنان.

- **تنويع الدعم:** تقدم إيران دعمًا متنوعًا للوكلاء يتراوح بين الدعم السياسي، والمالي، والعسكري. ويتغير نوع الدعم حسب سياق التهدئة والتصعيد في المجالين الإقليمي والدولي. يتمثّل الدعم السياسي في اعتبار إيران الحوثيين فصيلًا سياسيًا مجتمعيًا في اليمن يتبنى المقاومة ضد العدوان الأجنبي، ويظهر كذلك في دعم القضية الفلسطينية، حسب رواية حماس والجهاد الإسلامي. أما الدعم المالي، فيتمثل في نوعين، إما تقديم الدعم المادي المباشر في شكل تحويلات مالية عبر أطراف ثالثة، أو المساعدة في إنشاء منظمات مدنية هادفة للربح تدر ريعًا للوكيل الإيراني، مثل الحشد الشعبي في العراق، إذ عملت إيران على إنشاء مؤسسة هندسية لإعادة الإعمار ترتبط ماليًا بالوكيل الإيراني. أما الدعم العسكري، فيتعلق بتوريد السلاح عبر شحنات نقل بري وجوي، على غرار حزب الله في سوريا ولبنان. وينعكس كذلك في نقل الخبرات الفنية عبر مستشارين، على غرار الاعتراف الإيراني بدعم الحوثيين في اليمن، وتبادل المستشارين بين إيران وحزب الله في سوريا.

- **تنويع العلاقات:** لا تعتمد إيران على وكيل أو فاعل واحد ذي صفة واحدة في الدولة المستهدفة، بل يحضر في الدولة الواحدة عدة فواعل متنوعين في الصفة، أي بين وكيل أو حليف استراتيجي. كالحالة في قطاع غزة، إذ تعتمد إيران على شريك مثل حماس، ووكيل مثل الجهاد الإسلامي.

- **سياسة المرونة:** لا تسير فواعل إيران في المنطقة وفق خطوط مركزية صارمة تصدر من طهران، بل يتبين أن هناك حالات تصرفت فيها الفواعل وفق ظروف محلية على عكس رغبة إيران، مثل الضربات الحوثية على السعودية، أو التصعيد بين حزب الله وإسرائيل في الوقت الحالي. لكن يمكن تفسير ذلك بأنها سياسة إيرانية بمنح قدر من الاستقلالية للفاعل لتعزيز قدرته على إدارة أزمة أو سياق محلي مضطرب.

ختامًا، إن شبكة الوكلاء المسلحين لإيران في الإقليم قد تحمل بعضًا من مخاطر سيناريو تمرد فاجنر الأخير على روسيا، ومع ذلك يبدو هذا السيناريو محدودًا لاعتبارات تتعلق بسياسة إيران في تنويع مصادر الدعم، والصفات لأولئك الوكلاء في الشرق الأوسط.

المليشيات السودانية..
عوامل الصعود ومعضلات الاحتواء

عبد المنعم علي
باحث بوحدة الدراسات الأفريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يتسم السودان بتعددية المليشيات المسلحة التي يتم توظيفها من جانب الدولة لمعالجة تحديات أمنية تهدد الحكومة المركزية، كما برز في معالجة التمرد في إقليم دارفور (غرب السودان) في عام 2003 عبر استعانة نظام البشير -آنذاك- بقوات الدعم السريع. إلا أن هذا الأمر أوجد مساحة مناورة لتلك المليشيات لتعزيز قدراتها العسكرية إلى حد منافسة الجيش النظامي، بل السعي إلى مزيد من الدور السياسي في نظام الحكم، وبدا أحد تجليات ذلك في الصراع المسلح الدائر حاليًا بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ أبريل الماضي، والذي امتد إلى دارفور.

عوامل الصعود

برزت المليشيات المسلحة داخل السودان نتيجة لأزمات هيكلية تعاني منها الدولة، ومنها التباعد بين المركز والهامش، وضعف المعالجة السياسية والاقتصادية للاضطرابات التي شهدتها عدة أقاليم في السودان، بداية من أزمة دارفور عام 2003، وصولًا إلى اندلاع الصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق على طول الحدود مع جنوب السودان في عام 2011، مما ساهم في نشوب صراعات مسلحة في تلك الأقاليم بين مليشيات مسلحة والحكومة المركزية. وبالنظر إلى خريطة الانتشار للمليشيات المسلحة وطبيعتها وأغراضها **يُمكن توضيح الآتي:**

- **تجييش المجتمعات المحلية:** تعود نشأة المليشيات السودانية إلى التوظيف المسلح للقبائل وتجييشها في مواجهة المخاطر الأمنية والسياسية التي تهدد نظام "البشير". إذ لجأ ذلك النظام إلى الاستعانة بالقبائل العربية مثل الرزيقات في دارفور لإجهاض حركات التمرد المسلح في الإقليم، مثل "حركة تحرير السودان" وحركة العدل والمساواة. وتم تسليح تلك القبائل من جانب الجيش السوداني وأُطلق عليها اسم "الجنجويد"، وتحوّلت لاحقًا إلى "قوات الدعم السريع" بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) التي يبلغ عدد عناصرها نحو (100 ألف عنصر) بعد الإطاحة بنظام البشير عام 2019.

واقتصرت فكرة "الدعم السريع" منذ تأسيسها وانتقال تبعيتها بصورة مباشرة إلى جهاز الأمن والمخابرات على حماية نظام البشير من أي مساعٍ للإطاحة به، وهو ما اتضح أيضًا في أزمة الاحتجاجات التي اندلعت في عام 2015 على خلفية رفع الدعم التدريجي عن الوقود. هذا التقارب فتح المجال واسعًا أمام هذه المليشيات لتعزيز مواردها المالية وقدراتها التسليحية وانتقال أهدافها إلى الانخراط المباشر في السلطة بعد سقوط البشير، عندما تم التوقيع على الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية عام 2019، ثم التحولات الدراماتيكية الراهنة المتمثلة في الصراع المسلح الراهن بين الجيش والدعم السريع.

- **الأبعاد الإثنية وإحداث توازن مسلّح:** واحدة من بين صور وأنماط المليشيات المسلحة في السودان تتعلق بتطلعات البُعد الإثني في أقاليم السودان للانفصال، خاصة بعد تجربة انفصال جنوب السودان عام 2011. برز ذلك بالنسبة لنشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان "شمال/ فصيل عبد العزيز الحلو"، والتي تركزت عملياتها المسلحة في جنوب كردفان والنيل الأزرق بهدف الحصول على وضع خاص لتلك المنطقتين. وخرج من رحم الحركة الشعبية لتحرير السودان فصيل "مالك عقار" الذي كان يقاتل إلى جانب جنوب السودان قبل الانفصال، وسعى ذلك الفصيل للإطاحة بنظام "البشير" وتغيير النظام السياسي برمته وصولًا لانخراطه في ترتيبات اتفاق جوبا للسلام في عام 2020.

أضف إلى ذلك، برزت حركة "تمازج"، والتي يقودها "محمد علي قرشي"، والتي تأسست عام 2011 بعد انفصال جنوب السودان، وتتركز على الشريط الحدودي بين السودان وأفريقيا الوسطى وتشاد. كذلك، ظهر حديثًا (عام 2023) ما يُعرف باسم "درع السودان" بقيادة "أبو عاقلة كيكل" -أحد ضباط الجيش السابقين- تركزت في شمال ووسط وشرق السودان، وتستهدف خلق توازن للقوة مع المليشيات المسلحة المختلفة التي انخرطت في الترتيبات السياسية والأمنية التي حدثت على إثر الإطاحة بنظام البشير والانخراط في اتفاق جوبا للسلام لتوزيع عادل للموارد والسلطة.

من الاحتواء إلى المشاركة

تختلف طبيعة علاقة الدولة بالمليشيات وتوصيفها لها، ما بين حركات تمرد مسلحة خارجة عن القانون (مثل حركة تحرير السودان التي خرجت منها عدة مليشيات مسلحة، مثل فصيل عبد العزيز الحلو، وفصيل مالك عقار)، أو حركات سياسية قبلية تتركز غالبيتها في شرق السودان (مثلما الحال بالنسبة لمؤتمر البجا التصحيحي، ومؤتمر البجا المعارض، والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة، ومؤتمر البجا القيادي) أو مليشيات تتموقع قانونيًا في الدولة مثلما هو الحال لقوات الدعم السريع.

وقد انعكس هذا التعدد المليشياوي على الاستقرار الداخلي في السودان وهو ما تكشف عقب الإطاحة بنظام "البشير" عام 2019، مما تطلب تفاعلًا حذرًا من جانب الدولة مع تلك المليشيات، سواء بالتوظيف أو التفكيك والدمج، أو عبر المواجهة المباشرة أو الردع. ويمكن توضيح أنماط التعامل **على النحو الآتي:**

- **الاحتواء والدمج في المرحلة الانتقالية:** أخذت الدولة السودانية عبر الحكومة الانتقالية بدعم واسع من المجلس الانتقالي برئاسة الفريق أول عبد الفتاح البرهان مسارًا للتفاوض مع الحركات المسلحة لتوحيد المؤسسة العسكرية، وذلك عبر آلية الحوار مع المليشيات المسلحة المختلفة لضمان توحيد الجبهة الداخلية على صعيد المكون العسكري ولقطع الطريق أمام أي مساعٍ للتحالفات بين الحركات المسلحة وأطياف المكون السياسي، خاصةً في ضوء عدم رغبة "المجلس المركزي" لقوى الحرية والتغيير في تمرير أجندة المرحلة الانتقالية. وتحقيقًا لذلك الهدف، عملت الدولة على إبرام اتفاق "جوبا" للسلام في العام 2020، كأحد أشكال الاحتواء والتضمين لتلك الحركات المسلحة.

وصادق على هذا الاتفاق عددٌ من الجماعات المسلحة أبرزها الحركة الشعبية -شمال/ فصيل "مالك عقار" مما حيّده، خاصة في نطاق منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وإجمالًا، تضمنت قائمة الحركات المسلحة التي تم احتواؤها وشمولها في اتفاق جوبا (حركة العدل والمساواة، حركة تحرير السودان، فصيل "مني أركو مناوي"، الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال "فصيل مالك عقار"، الحركات المجتمعة تحت راية تحالف الجبهة الثورية السودانية)، في حين رفض الاتفاق كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان فصيل "عبد العزيز الحلو"، وحركة تحرير السودان فصيل "عبد الواحد نور".

- **إضعاف المليشيات المسلحة عبر المنافسين:** عملت الدولة على تبني سياسات الإضعاف للمليشيات، مثلما الحال بالنسبة "للحركة الشعبية - شمال" جناح عبد العزيز الحلو المناهض لاتفاقية جوبا، عبر إرباكها بسحبها لمواجهات مسلحة مع حركة "تمازج" المسلحة لإضعافها. وقوض هذا التكتيك من تمدد الحركة الشعبية ميدانيًا. بيد أن الصراع الراهن بين الجيش والدعم السريع منذ أبريل الماضي ساهم في إعادة الحراك المسلح لجبهة الشمال مرة أخرى كما الاشتباكات التي اندلعت بين الجيش السوداني وقوات من الحركة الشعبية قطاع الشمال في يونيو الماضي في ولاية كردفان بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين، وذلك وفقًا لما تضمنه البيان الصادر عن الجيش السوداني.

- **فتح المجال أمام المشاركة السياسية:** وهو نمط آخر انتهجته الدولة مع المليشيات مثلما حدث مع قوات الدعم السريع وتعيين قائدها "حميدتي" نائبًا لرئيس مجلس السيادة السوداني منذ عام 2019 وذلك قبيل تمرده الأخير على الجيش السوداني، وهو النهج ذاته الذي اتّبعته الدولة مع "مالك عقار" الذي تم تعيينه في منصب نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي في مايو 2023، وهو الأمر الذي يعكس حتمية التقارب النشط والدمج لأبرز قادة الجماعات المسلحة من أصحاب الخبرة الميدانية والسياسية.

ختامًا، ثمة سياقات صعدت فيها المليشيات المسلحة في السودان لتشكل مهددًا للدولة، منها: التباعد بين المركز والهامش خلال فترة حكم البشير، واتباع تكتيك التوظيف الأمني للقبائل وتحويلها لمليشيات مما أوجد حالة من السيولة الأمنية داخل الدولة، وفرض واقعًا يتسم بالمنافسة العسكرية على الموارد والسلطة، بل وحوّل الخلافات السياسية إلى تحزبات قبلية وإثنية ذات طبيعة مسلحة. بل إن الانزلاق للصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع خلف بيئة تصب في مصلحة بعض الأطراف الإقليمية التي تسعى لتوظيف المليشيات المسلحة لتحقيق مصالحها على حساب استقرار الدولة السودانية ومؤسساتها الأمنية والعسكرية.

مخاطر المليشيات المسلحة على مستقبل الدولة العراقية

رحاب الزيادي
باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُمثل المليشيات إحدى أدوات الدول لتحقيق أهداف سياستها الداخلية والخارجية، وإن كان لهذه الأداة بعض المخاطر الممتدة التي من شأنها زعزعة استقرار الدول وسيادتها. وفي التجربة العراقية، أصبحت المليشيات جزءًا من القوات الرسمية، بل تفوقت عليها في بعض المهام، حيث استطاعت ترسيخ دورها بما يحقق مصالحها وأهداف داعميها، خاصة من القوى الإقليمية، ولا سيما إيران. ضمن هذا الإطار، يُناقش التحليل طبيعة المليشيات المسلحة في العراق، وعلاقاتها مع الدولة، والمخاطر المترتبة على استمرار أدوارها في هذا البلد.

ولاءات متنوعة

استمرّ صعود المليشيات في أعقاب الفوضى التي نجمت عن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. وتنوعت ولاءات تلك المليشيات، فمنها ما يتبع المرشد الإيراني "علي خامنئي" ويدعمها الحرس الثوري وفيلق القدس، مثل: منظمة بدر، عصائب أهل الحق، كتائب حزب الله، كتائب سيد الشهداء، حركة حزب الله النجباء. بينما هناك مجموعة تدين بالولاء لمرجعية النجف في العراق، مثل: سرايا الجهاد، وسرايا أنصار العقيدة، وسرايا أنصار عاشوراء، وكتائب وعد الله، بالإضافة إلى فرقة الإمام علي القتالية، وفرقة العباس القتالية، ولواء علي الأكبر، ولواء أنصار المرجعية والتي شكلت فيما بعد "حشد العتبات المقدسة".

كذلك، هنالك سرايا السلام (الجناح العسكري للتيار الصدري)، فضلًا عن بعض الفصائل التابعة للأقليات المسيحية في العراق، مثل: الحراسات التابعة للمجلس الشعبي، وهي مجموعات من المسيحيين أنشأها تنظيم المجلس الشيعي لحماية القرى التي يقطن فيها المسيحيون، وكذلك كتائب عيسى بن مريم، وكتائب بابليون، وفصائل كردية مثل فوج حماية الكاكائية، وفصائل تركمانية كقوة التركمان.

وتُعد "منظمة بدر" من أقدم المليشيات العراقية، إذ كانت معروفة بـ"لواء بدر"، وتم تشكيلها في إيران عام 1982 خلال الحرب العراقية-الإيرانية، وكانت تمثل التنظيم المسلح لـ"المجلس الأعلى الإسلامي في العراق" الذي عمل كأداة إيرانية خلال هذه الفترة. وشاركت تلك المنظمة في تعذيب وإعدام أسرى حرب عراقيين بدعم من إيران، وعملت على إسقاط نظام صدام حسين. وبعد انفصال "منظمة بدر" عن المجلس حافظت على وجود عسكري قوي، وهاجمت عدة مدن لمحاربة تنظيم "داعش"، وكانت تتعاون مع قاسم سليماني القائد السابق لفيلق القدس.

يُضاف لذلك، مليشيا "عصائب أهل الحق" المنشقة عن جيش المهدي التابع للصدر في عام 2004. وقد أنشأ الصدر "سرايا السلام" خلفًا لجيش المهدي في عام 2008، ثم ساهم قرار رئيس الوزراء الأسبق "نوري المالكي" في إنشاء مليشيا الحشد الشعبي، والتي ضمت (منظمة بدر، عصائب أهل الحق، كتائب سيد الشهداء، كتائب حزب الله، حركة حزب الله النجباء) في تقنين وضعها، بموجب قانون هيئة الحشد الشعبي رقم 40 لسنة 2016.

على الجانب الآخر، واستمرارًا للدعم الإيراني لهذه المليشيات، هناك محاولات تكتيكية تجريها طهران مؤخرًا من خلال إنشاء جماعات تحت تسميات جديدة؛ إذ تداولت بعض التقارير الإعلامية خلال يونيو 2023، ترويج جماعة "أصحاب الكهف" الموالية لإيران لثلاث مليشيات جديدة لمناهضة الوجود الأمريكي في العراق مثل: "كتائب سيف الله"، و"كتائب كربلاء"، و"كتائب الصابرين".

علاقات مُمتدة

تُوصف العلاقة بين المليشيات والدولة العراقية بأنها مُمتدة وراسخة، وبالرغم من أن الدستور العراقي يحظر تكوين مليشيات خارج القوات المسلحة بموجب المادة 9(ب)، إلا أنها اكتسبت مكانة بارزة خلال فترة رئيس الوزراء الأسبق "نوري المالكي"، وسمح لها بموجب القانون بحمل السلاح وحصولها على رواتب، وساهم دورها في مواجهة داعش في ترسيخ نفوذها. ويتمتع ممثلو المليشيات بنفوذ سياسي من خلال التمثيل البرلماني أو السيطرة على السلطات التنفيذية والقضائية، كما سيطرت هذه المليشيات على هيئات مكافحة الفساد، وقد عرقلت أحزاب مثل "حركة حقوق" و"كتلة الصادقين"، وهي تتبع مليشيات كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، مسار العملية السياسية في الانتخابات البرلمانية العراقية الماضية في أكتوبر 2021.

ومع تراجع مكانة بعض القوى السياسية الشيعية في تلك الانتخابات، حيث حصلت على 17 مقعدًا، بينما حصل تحالف التيار الصدري على 73 مقعدًا؛ فقد رسخ ذلك لصراع شيعي - شيعي لعدة أشهر. إلا أن المليشيات والأحزاب التابعة لها أدت من خلال أعمالها التصعيدية إلى انسحاب الصدر من البرلمان، ومن العملية السياسية في أغسطس 2022، وبالتالي أعيد توزيع مقاعده على هذه القوى التي شكلت الحكومة فيما بعد برئاسة "محمد شياع السوداني".

كما مارست مليشيا "عصائب أهل الحق" ضغوطًا على هيئة الإعلام والاتصالات، وسيطرت على مجلس إدارتها في عام 2022 للتضييق على المعارضين لها من خلال فرض القيود وغيرها من الضوابط على القنوات الإعلامية ومقدّمي البرامج. وقد حاولت المليشيات العراقية في نهاية 2022 السيطرة على مجلس القضاء الأعلى برئاسة فائق زيدان لإصدار أحكام في الفترة من يناير-فبراير 2022 لتغيير قواعد اللعبة السياسية بعد تراجع نفوذها في الانتخابات، وعدم رغبتها في قيام مقتدى الصدر بتشكيل الأغلبية. وقد غيّر المجلس النصاب المطلوب من أجل تشكيل الحكومة عبر إعادة تفسير المادة 70 من الدستور التي كانت تتطلب حضور ثلثي أعضاء النواب للتصويت، ثم تم تغييرها لتصبح أغلبية بسيطة، بما أعطى قوى الإطار التنسيقي صلاحية عرقلة عملية تشكيل الحكومة.

وتعزز نفوذ المليشيات الشيعية في الحكومة الحالية برئاسة السوداني في مناصب وزيري التعليم العالي وشئون العمل، كما تغلغلت في الدولة سياسيًا واقتصاديًا؛ إذ عين رئيس الوزراء "السوداني" مدير إحدى الشركات التابعة لعصائب أهل الحق مديرًا لمكتبه، بما عكس تغلغل المليشيات في عملية صنع القرار في الحكومة العراقية. علاوة على ذلك، منحت حكومة السوداني الحق للحشد الشعبي في تشكيل شركة مقاولات باسم "المهندس" استنادًا إلى "أبو مهدي المهندس" الذي اغتيل في ضربة جوية أمريكية في عام 2020. وكان مقررًا لهذه الشركة أن تعمل برأس مال قدره 100 مليار دينار عراقي (67 مليون دولار).

على الجانب الآخر، استطاعت المليشيات ترسيخ دورها وتوسيع قدراتها وتنويع مصادر إيراداتها، إذ نشطت في تجارة الخردة بالموصل، وقامت بتهريب النفط، وأقامت نقاط تفتيش لاستخراج الضرائب من الشاحنات التي تنقل البضائع بشكل غير قانوني، وتشكل محافظة البصرة الغنية بالنفط قاعدة اقتصادية حيوية للمليشيات العراقية، وتمثل مركزًا استراتيجيًا وحيويًا لعملياتها التجارية غير المشروعة. اتصالًا بالسابق، تحاول قوى الإطار التنسيقي

استغلال سلطتها لضمان نفوذها في أي انتخابات قادمة بتعديل قانون الانتخابات العراقية لاعتماد طريقة سانت ليغو الخاصة بتوزيع المقاعد بين الأحزاب على أساس نظام التمثيل النسبي للقائمة، بما يخدم تحالفاتها الخاصة.

دروس أساسية

تطرح تجربة المليشيات المسلحة في العراق مجموعة من الدروس الأساسية من أبرزها ما يلي:

- **المليشيات كأداة للقوى الخارجية:** على الرغم من أن المليشيات العراقية لعبت دورًا مؤثرًا في مواجهة تنظيم داعش عندما سيطر على بعض الأراضي العراقية في عام 2014، إلا أن المستفيد الأكبر من تلك المليشيات كانت إيران التي اعتمدت عليها لبسط نفوذها داخل العراق، كما استخدمتها كأداة ضغط ضد الوجود الأمريكي، وعقب هزيمة داعش استدارت المليشيات صوب إخراج الولايات المتحدة من العراق وتأمين سيطرتها على الدولة. وقد ساهمت قوات الحشد الشعبي في مهمات

خارجية لخدمة الأهداف الإيرانية خارج حدود العراق، وأهمها المشاركة في الحرب السورية لدعم النظام، وقامت فصائل الحشد بدور في نقل الأسلحة برًا عبر العراق إلى سوريا من خلال سيطرتها على النقاط والمعابر الحدودية بين سوريا والعراق ومنها معبر القائم.

- **القدرة على التعافي المليشياوي:** أظهرت مليشيا الحشد الشعبي قدرتها على التعافي من الانقسامات أو أي ضعف داخلي، إذ تنافست الفصائل على الموارد والسلطة بعد هزيمة داعش، واعتُقل أوس الخفاجي زعيم كتيبة أبو فضل العباس المنشقة عن التيار الصدري نتيجة انتقاده للنفوذ الإيراني في العراق، وبالرغم من توجيه ضربة أمريكية لقائدها السابق "أبو مهدي المهندس" و"قاسم سليماني" القائد السابق لفيلق القدس في يناير 2020، إلا أن الحشد استمر في ممارسة دوره ومسيرته، وما زال يتمتع بالمزايا السياسية والعسكرية التي تجعله قوةً مؤثرة في المشهد العراقي.

- **تهديد مستمر للدولة ونظامها السياسي:** يُشكل استمرار نفوذ سيطرة المليشيات في العراق تهديدًا للدولة ونظامها السياسي، سواء في الفترة الراهنة أو مستقبلًا. فبرغم تراجع مقاعد الممثلين السياسيين لتلك المليشيات في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، إلا أنها مارست كل أشكال القوة لانسحاب التيار الصدري وإعادة توزيع المقاعد وتشكيلها الأغلبية بقيادة الإطار التنسيقي، ثم تشكيل ائتلاف إدارة الدولة لتشكيل الحكومة العراقية برئاسة "محمد شياع السوداني".

ويدفع ذلك إلى القول إن المليشيات العراقية ستظل عاملًا أساسيًا في عدم استقرار العراق لكونها تمارس كل أدوات القوة للدفاع عن نفوذها وحماية مصالح من يدعمها من القوى الخارجية، فالمليشيات باتت أشبه بالجيوش المصغرة المترسخة داخل الدولة، والدليل على ذلك تجربة الحشد الشعبي الذي لم يتفكك بمجرد هزيمة داعش.

تطور مقاربات مكافحة المليشيات المتطرفة في الصومال

شيماء البكش
باحث بوحدة الدراسات الأفريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ارتبطت نشأة المليشيات المسلحة في الصومال بعوامل ضعف الدولة، التي وفرت بيئة خصبة للحركات المتطرفة لتحل محل الدولة في بسط الأمن والسيطرة على المجتمع. وشكل بروز حركة "الشباب المجاهدين" منذ عام 2006 تعقيدًا لظاهرة الإرهاب، حيث هددت الأمن الداخلي والجوار الإقليمي والمصالح الأمريكية. وبالتالي، تحولت الساحة الصومالية من مجرد محاولات لحفظ السلام في هذا البلد إلى مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه ودعم الدولة وتعزيز التنمية، للقضاء على البيئة الحاضنة للتطرف الممتد إلى الإقليم.

النشأة والجذور

عرفت الصومال بذور الفكر الجهادي المتطرف مع صعود السلفية المتشددة في الستينيات على حساب الفكر المتصوف المعتدل الذي اعتادت عليه ثقافة المجتمع الصومالي. وأسهم سفر الجيل الأول من الجهاديين للمشاركة في حرب أفغانستان خلال الثمانينيات إلى تنشئة جيل متطرف تحت مظلة حركة الاتحاد الإسلامية التي سعت لإسقاط نظام سياد بري، والتي مثلت الحاضنة التي خرج منها فيما بعد "الشباب المجاهدون".

بعد سقوط نظام سياد بري عام 1991، وسيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية، تدخلت قوات الأمم المتحدة الأولى والثانية والقوات الأمريكية لاستعادة الدولة الصومالية، حتى انسحبت عام 1995، بعدما باتت هدفًا لنشاطات حركة الاتحاد الإسلامية. وإثر ذلك الانسحاب توسعت الحركة حتى تمخض عنها حركة "الشباب المجاهدين" التي أعلنت عن نفسها رسميًا عام 2006.

واتخذت حركة "الشباب المجاهدين" من محاربة الحضور الأمريكي والتدخل الإثيوبي الذي دعم الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الله يوسف هدفًا أساسيًا لعملياتها المسلحة، مما جعلها تجتذب دعم شباب العشائر، خاصة بعد انتصار اتحاد المحاكم الإسلامية على تحالف حفظ السلام ومكافحة الإرهاب.

إلا أن تلك الحركة قد انشقت عن اتحاد المحاكم الإسلامية بعد أن رفضت تفاوض الأخير مع الحكومة الإثيوبية، وكذلك تحالف اتحاد المحاكم مع تحالف إعادة تحرير الصومال، وانتخاب رئيسه حسن شيخ محمود رئيسًا للصومال في مايو 2022. وعملت الحركة على محاربة حكومة ذلك الرئيس وإسقاطها.

استراتيجيات المكافحة

ارتبطت استراتيجية محاربة المليشيات المتطرفة في الصومال بجهود استعادة الدولة وبناء السلام، إذ تدخلت قوات الأمم المتحدة والقوات الأمريكية لمحاربة اتحاد المحاكم الإسلامية واستعادة الدولة حتى انسحبت عام 1995. كما تدخلت إثيوبيا عام 2006 لدعم الحكومة الانتقالية، مما زاد من نشاط المقاومة للتدخل الخارجي. وأخذت جهود المكافحة **عدة اتجاهات أساسية وهي:**

- **الدور الأمريكي في دعم الحكومة الصومالية:** انخرطت الولايات المتحدة مبكرًا في الصومال منذ تسعينيات القرن الماضي لاستعادة الدولة، ثم ظلت الصومال جزءًا من جهود واشنطن للحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، خاصة وأن المصالح الأمريكية في المنطقة كانت هدفًا لهجمات "الشباب المجاهدين". وتبلورت الرؤية الأمريكية بشكل عام مع إطلاق استراتيجية مكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا 2009، إذ اعتمدت إدارتا بوش وأوباما على الانخراط المحدود عبر الدعم الاستخباراتي والضربات الجوية، والتي بدأت عام 2011، وعملت القوات الخاصة الأمريكية على تقديم الدعم الاستخباراتي والتدريب للجنود الصوماليين. وفي عام 2016، أعلنت إدارة أوباما تفسير التفويض الممنوح لها بمحاربة القاعدة 2001 ليضم حركة "الشباب المجاهدين"، ثم جاءت إدارة الرئيس ترامب لتعلن عن انسحاب القوات الأمريكية من الصومال في عام 2020، إلا أن إدارة الرئيس الحالي جو بايدن قررت إعادة نشر القوات الأمريكية في هذا البلد في مايو 2022.
- **بعثة الاتحاد الأفريقي AMISOM:** تدخلت تلك البعثة في عام 2007، وفقًا لضغوط إثيوبية، تزامنًا مع تنامي نشاط حركة الشباب المجاهدين في تلك الفترة، إذ ساهم وجودها إلى جانب القوات الأمريكية في تحجيم نشاط تلك الحركة، التي تمددت وتنامت حتى أعلنت انضمامها لتنظيم القاعدة رسميًا في عام 2012. وخلال الفترة من 2011 حتى 2016 تراجع نشاط شباب المجاهدين بفعل جهود البعثة الأفريقية والقوات الأمريكية، وإن كان نشاطها انحصر في جنوب ووسط الصومال وتمددت في بلدات وقرى عديدة.

ورغم أن بعثة الاتحاد الأفريقي تدخلت لحماية مؤسسات الدولة الانتقالية وتدريب القوات الصومالية، إلا أنها مُنحت تفويضًا عام 2014 بمكافحة الإرهاب، وزاد عدد القوات المشاركة بها من 8 إلى 22 ألف جندي. وكان المقرر أن تبدأ في الانسحاب التدريجي عام 2017،

وتسلم مهام الأمن للقوات الصومالية، إلا أن التقديرات الأمنية أدت إلى إحلال بعثة "أتميس" محل "أميصوم" عام 2021، والمقرر أن تنهي الانسحاب عام 2024.

- **جهود الدولة لمكافحة الإرهاب:** ظلت مكافحة الإرهاب واستعادة الأمن في الصومال مرهونة بالجهود الإقليمية والدولية، خاصة مع ضعف الدولة وقوات الأمن الصومالية. ورغم التعويل الدولي على حكومة الرئيس السابق عبد الله فرماجو لاستعادة الأمن ومكافحة نشاط الشباب المجاهدين، للتمهيد لانسحاب القوات الإقليمية والدولية وإعلان هزيمة حركة الشباب، إلا أن الانشغال بالصراعات السياسية أجهض جهود الدولة في استعادة الاستقرار.

مع انتخاب الحكومة الجديدة برئاسة حسن شيخ محمود، أخذت على عاتقها هدف إطلاق استراتيجية جديدة هدفها التعامل مع الجذور الرئيسية الحاضنة للإرهاب، وتفعيل دور القوات الصومالية في المواجهة، وكذلك انتقال مهام الأمن إليها بعد انسحاب القوات الدولية كخطوة أولى نحو استعادة مؤسسات الدولة، وإعادة البناء والاستقرار.

مقاربة شاملة

تسعى استراتيجية مكافحة الإرهاب لحكومة الرئيس الحالي حسن شيخ محمود إلى التركيز على معالجة جذور نشأة الإرهاب من خلال مقاربة شاملة تتناول الأبعاد الأيديولوجية والفكرية وتجفيف منابع التمويل وإشراك المجتمع في جهود المكافحة بدلًا من كونه حاضنة للتجنيد والتمويل، **وكانت أهم ملامح الاستراتيجية كالآتي:**

- **المواجهة العسكرية:** اعتمدت استراتيجية مكافحة الإرهاب على تكثيف الضربات وتحرير البلدات والمدن في ولايات الجنوب والوسط الصومالي، بمشاركة القوات الأممية وعودة الدعم الأمريكي والقوات الصومالية المدربة، فضلًا عن إشراك المليشيات المحلية الداعمة للدولة. وترتبط المآخذ على تلك الخطوة باستمرار ضعف القوات الصومالية، وخطط الانسحاب للشركاء، بما يحدّ من القدرة على الحفاظ على المناطق المحررة.
- **المواجهة الفكرية:** أنشأت وزارة الإعلام الصومالية قناة تليفزيونية مخصصة لتغطية العمليات المشتركة ضد حركة الشباب المجاهدين، والتواصل مع زعماء الدين لدحض سرديات التطرف، وإشراك المجتمع في خطة الحكومة لمواجهة الأفكار المتطرفة. وكان تعيين الزعيم السابق في الحركة مختار روبو وزيرًا للشئون الدينية، خطوة عاكسة لمنهج المواجهة الفكرية. ويرتبط العامل العشائري والمجتمعي بالبعد الفكري، نظرًا لانخراط شباب العشائر ضمن صفوف الحركة، وكذلك دفع العشائر الضريبة للحركة التي توفر لهم الأمن وأحيانًا الغذاء والمساعدات الإنسانية، مما جعل الدولة تضع في اعتبارها إعادة معالجة المظالم المجتمعية وإشراك العشائر والمليشيات المجتمعية في مواجهة الحركة.
- **تجفيف منابع التمويل:** جمدت الحكومة الصومالية حسابات تحويل الأموال في 6 نوفمبر 2022، كما جرمت تعامل الكيانات والشركات مع حركة الشباب المجاهدين، وكذلك تجريم دفع الضريبة للحركة من قبل أفراد المجتمع، كذلك استضافت مقديشيو مؤتمرًا لتشديد آليات الرقابة المالية أواخر العام الماضي. وقد ساهمت الولايات المتحدة في هذه الجهود من خلال إجراءات لتعطيل الآليات المالية لتمويل التطرف في أكتوبر 2022.

ختامًا، على الرغم من شمولية استراتيجية الدولة الصومالية لمكافحة المليشيات المتطرفة خاصة حركة الشباب المجاهدين استنادًا إلى الدروس المستفادة من جهود المواجهة على مدار العقود الماضية، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات عديدة، منها: استراتيجية المقاومة لدى الشباب المجاهدين، والتي أعادت السيطرة على المناطق المحررة، واستمرار المخاوف من فاعلية إشراك المليشيات المحلية في مكافحة الإرهاب، وما قد يؤدي من توظيفها في نشوب اقتتال عشائري، فضلًا عن الانسحاب التدريجي للقوات الحليفة، في ظل استمرار ضعف القوات الصومالية، والشكوك المرتبطة بإمكانية قدرتها على تولي مهام الأمن. وأخيرًا، استمرار تحايل حركة الشباب المجاهدين على آليات تجفيف منابع التمويل. ويفضي كل هذا إلى أهمية استمرار الدولة في معالجة المظالم المحلية والانقسامات السياسية، ومعالجة جذور الفقر والتطرف التي تغذي مليشيات التطرف.

تأثيرات متصاعدة للمليشيات السيبرانية في السياسة العالمية

د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد التهديدات السيبرانية واحدة من أخطر التهديدات العالمية بفعل طبيعتها المعقدة، وتضاؤل تكلفتها في بعض الحالات، وصعوبة الكشف عن مرتكبيها في حالات عدة، وغيرها. وبرغم التطور المضطرد في تدابير الدفاع السيبراني، فإن التهديدات السيبرانية لم تتراجع، بل ازدادت حدتها، ومن ثمّ لجأت الدول التي تفتقر إلى الموارد المادية اللازمة إلى الاستثمار في الطاقات البشرية، كخيار بديل تتضاءل تكلفته نسبيًّا في مواجهة تلك التهديدات، مما أسفر عن ظهور "المليشيات السيبرانية"، كأحد أشكال الدفاع السيبراني.

المفهوم والنشأة

يتأسس جوهر "المليشيات السيبرانية" على الاستثمار في المواهب النادرة ذات الدوافع الوطنية، والتي تمتلك خبرات واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات بهدف: تحفيز الابتكار، وحماية الأمن القومي، وتقليل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التهديدات السيبرانية. ويمكن تعريفها بأنها مجموعة متطوعين مستعدين وقادرين على استخدام مختلف التقنيات اللازمة في الفضاء السيبراني من أجل تحقيق أهداف سياسية. وعليه، لا تعتبر الوحدات السيبرانية العسكرية النظامية أو قوات الاحتياط السيبرانية الوطنية -بهذا المعنى- مليشيات سيبرانية، وإن شاركت في أعمال عسكرية في الفضاء السيبراني لتحقيق مكاسب خاصة.

وتعتمد "المليشيات السيبرانية" على تجنيد وجاهزية المدنيين ذوي المهارة والخبرة في تقنيات المعلومات لحماية الدولة من التهديدات السيبرانية، وبذلك تسهم في خلق كوادر مدربة على أعلى مستوى في مجال الدفاع السيبراني. وقد تحظى بعض تلك المليشيات باعتراف رسمي من الدول، وقد توظف وتمول بواسطتها، مما يُمكّنها من التعاون مع مختلف أجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات، وهو ما يُسفر عن التطور المضطرد في مهاراتها وقدراتها.

في هذا الإطار، تعد إستونيا إحدى الدول الرائدة في "المليشيات السيبرانية"؛ إذ قامت في عام 2011 بتأسيس "رابطة الدفاع السيبراني" كجزء من "اتحاد الدفاع الوطني الشامل"، وهي قوة شبه عسكرية، قوامها 26 ألف فرد، وهي مكرسة لحماية إستونيا من الهجمات السيبرانية التي قد تتسبب في انقطاع الخدمة عن المستشفيات، والبنوك، والقواعد العسكرية، وغير ذلك. وتتكون هذه القوة من المتطوعين من المبرمجين والهواة والمحامين تحت قيادة عسكرية موحدة.

وفي سياق الحرب الروسية-الأوكرانية، طالبت الحكومة الأوكرانية بحشد القراصنة الوطنيين المتطوعين في البلاد للمساعدة في حماية البنية التحتية الحيوية من ناحية، والقيام بمهام تجسس سيبراني ضد الجانب الروسي من ناحية ثانية. وقد ظهرت طلبات التطوع على منتديات القراصنة منذ 24 فبراير 2022 بالاستعانة بعدد من شركات الأمن السيبراني في العاصمة كييف وفي مقدمتها شركة (Cyber Unit Technologies) استجابة لطلب بعض المسئولين بوزارة الدفاع الأوكرانية. وقد ورد في الرسائل المنشورة على تلك المنتديات نصًا ما يلي: "المجتمع الإلكتروني الأوكراني! حان الوقت للمشاركة في الدفاع السيبراني عن بلدنا".

وقد طُلب من المتسللين وخبراء الأمن السيبراني الأوكرانيين ذكر تخصصاتهم تمهيدًا لتوزيعهم على وحدات سيبرانية دفاعية (للدفاع عن البنية التحتية مثل محطات الطاقة، وأنظمة المياه، وشبكات الكهرباء، وغير ذلك) وهجومية (لمساعدة الجيش الأوكراني على إجراء عمليات تجسس سيبرانية ضد القوات الروسية). وقد تقدم بالفعل مئات المتقدمين، وتولت أوكرانيا مسئولية التحقق من انتماءاتهم كي لا يندس بينهم أي عملاء روس.

في سياق متصل، برزت بعض جماعات القرصنة الروسية على شاكلة (APT29)، والمعروفة أيضًا باسم (Cozy Bear) أو (The Dukes)، وكذلك (APT28) المعروفة أيضًا باسم (Fancy Bear) أو (Sofacy) والتي تتبع هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة للاتحاد الروسي. وقد ارتبط بالأخيرة أيضًا جماعة (Sandworm)، فيما تتبع جماعة (Dragonfly) المعروفة أيضًا باسم (Energetic Bear) أو (Crouching Yeti) وحدة خدمة الأمن الفيدرالية الروسية رقم 71330.

وبرغم تبعية كثير من جماعات القرصنة الروسية إلى الأجهزة الأمنية الروسية الرسمية، وتعهد بعضها بالتصدي لأي تهديد

سيبراني قد تتعرض له روسيا، فإن دور بعضها تجاوز الدفاع السيبراني بكثير، ليبادر بعضها باستهداف الوكالات الحكومية الأوكرانية، وتنفيذ عدد من الهجمات السيبرانية، واستهداف المرافق والبنية التحتية للاتصالات، بالاعتماد على بعض البرامج الضارة لمحو البيانات، بجانب أساليب القرصنة وتسريب المعلومات.

سمات بارزة

غالبًا ما تأخذ "المليشيات السيبرانية" أشكالًا هجينة تبعًا لعدد من العوامل، أهمها: سماتها الرئيسية، ونقاط قوتها، ومواطن ضعفها، والمهام المكلفة بها، وغير ذلك. غير أنها تأخذ عادةً ثلاثة نماذج رئيسية، هي: "المنتدى"، و"الخلية"، و"التسلسل الهرمي".

يأخذ نموذج "المنتدى" شكل منصة القيادة التي تُوجّه العمليات السيبرانية الكبرى، على نحو يمكن الأعضاء -من خلال مجموعات أصغر- من الاجتماع لمناقشة الأفكار، وتحديد الأهداف، وتنسيق العمليات. ففي حالة إستونيا -على سبيل المثال- ضمت "المليشيات السيبرانية" ما يزيد على 80 ألف مشارك. بينما يُشير نموذج "الخلية" إلى مجموعات أصغر عدديًا، يَعرف بعضهم هويات بعض، ومن ثم تسهل عملية تعبئتها، وإن تزايدت صعوبة تعقبها. كما يصعب عليها صد هجمات سيبرانية واسعة النطاق بفعل محدودية أعضائها.

أما نموذج "التسلسل الهرمي"، فيعكس تسلسلًا للسلطة من أعلى إلى أسفل؛ بحيث يقوم القادة بإصدار الأوامر إلى الأعضاء، ويحددون طبيعة أدوارهم والمهام المكلفين بها. وبفعل هذا التسلسل الهيراركي، تفضل الدول -على اختلافها- هذا النموذج مقارنةً بغيره.

وتتمايز "المليشيات السيبرانية" تبعًا لأنواع عضويتها؛ ففي بعضها يتواصل الأعضاء مع بعضهم بعضًا، ويعرفون هوياتهم الحقيقية، ويستخدمون طرق الاتصال التقليدية للحيلولة دون اكتشاف هوياتهم. ويُعد التمركز الجغرافي من أبرز نقاط الضعف الذي يعتري ذلك النوع من المليشيات. وفي البعض الآخر، تتفرق تلك المليشيات جغرافيًا، وتتواصل مع بعضها بأسماء مستعارة. وعلى تعدد نماذج وأشكال تلك المليشيات، فإن المليشيات الأوكرانية -سالفة الذكر- تعد هي أول مليشيات سيبرانية تشارك في حرب نشطة على نطاق واسع. وهو ما يعكس أن "المليشيات السيبرانية" قد تكون دائمة أو مؤقتة أو تتشكل لتحقيق هدف محدد سلفًا.

مع اختلاف طبيعة تلك المليشيات، فإن القاسم المشترك الذي يجمعها هو صفة الطوعية؛ حيث يشارك أعضاؤها بشكل طوعي بمحض إرادتهم دون تقاضي أي رواتب مقابل خدماتهم. لذا، يحق لهم اختيار مستوى التزامهم، بل وترك تلك المليشيات متى أرادوا ذلك. بيد أن بعض التجارب الواقعية تشير إلى إمكانية حصولهم على رواتب أو مكافآت.

عمومًا، تحدد "المليشيات السيبرانية" أهدافها بمرونة، وتختار أساليبها وفقًا لقدرات أعضائها دون أن يلتزموا بأية التزامات تعاقدية. ومن ثم يُسهم العمل الحر -بجانب غياب قواعد الاشتباك الرسمية- في التطوير المستمر لأساليبها، والتي يمكن للدول لاحقًا أن تتبناها أو تطورها أو توظفها بما يُحقق مصالحها.

مخاطر متعددة

يسهل على الدول إنكار علاقتها بتلك المليشيات السيبرانية، ويمكنها كذلك استخدام أجهزة الدولة الأمنية لتجنيدها وتدريبها وتمويلها. كما تزداد أهمية المليشيات لصعوبة إسناد الهجمات السيبرانية إليها في كثير من الحالات، بجانب قدرتها على إلحاق خسائر فادحة بالخصوم دون توجيه أي اتهامات إلى الدول التي ترعاها.

ويسهل تحديد طبيعة التهديدات التي تتصدى لها تلك المليشيات في بعض الحالات، على عكس أعضائها ممن تحاط هويتهم بالسرية في كثير من الحالات. وقد يصعب أيضًا تمييز أين تبدأ قدرات الدول السيبرانية وأين تبدأ قدرات تلك المليشيات. ولذا، دفعت بعض التحليلات بأن الأخيرة، بما في

ذلك تلك التي لا تخضع لسيطرة الدولة المباشرة، قد تكون امتدادًا وإضافة إلى القوة السيبرانية للدولة. فيما دفعت أخرى بأنها قد تصبح تهديدًا للأمن القومي حال تعرضت للملاحقة القضائية، مما سيقوض بدوره الأجهزة الرسمية التي ترعاها.

قد تسفر المليشيات السيبرانية عن معضلة أمنية مفادها التطور المضطرد في قدرات الدول السيبرانية، سواء الهجومية أو الدفاعية. وتتنامى تلك الظاهرة في ظل قيام تلك المليشيات بعدد من العمليات السيبرانية البارزة التي تتم المصادقة عليها جزئيًّا من قِبل الدول (كما حدث في حالة إيران، وتركيا، وإسرائيل، والكوريتين الشمالية والجنوبية).

تُثير تلك المليشيات تساؤلات شائكة، من أبرزها: كيف يمكن للدول أن تستخدم المليشيات السيبرانية في مواجهة أهداف/تهديدات داخلية؟ وكيف ستتعامل الدولة مع المتطوعين الأجانب الذين يسعون للانضمام إلى مليشياتها السيبرانية؟ وكيف يمكن للدول أن تواجه الحالات التي يرغب فيها مواطنوها في التطوع في مليشيات سيبرانية أجنبية؟

إن الإشكالية الكبرى التي تُقوض المليشيات السيبرانية تتمثل في غياب القيود المفروضة عليها. ففي ظل غياب القيود التي تحكم المؤسسات والأجهزة الأمنية، يمكن لتلك المليشيات استهداف أي أهداف مدنية دون التفكير في العواقب المحتملة، ويمكنها كذلك القيام بأفعال محظورة قانونًا.

كذلك، تنبع خطورة "المليشيات السيبرانية" من إمكانية خروجها عن السيطرة، لتتوقف عن تبني سياسة "ضبط النفس"، وتتجه إلى استهداف بعض الأهداف المستقلة. وقد تتجاهل الأوامر على نحو يُنذر بالتصعيد والرد المضاد. فإن كانت الصين قادرة على السيطرة على مليشياتها السيبرانية بإحكام تام على سبيل المثال، فإن الدول الأخرى قد لا تتمكن من فعل الأمر ذاته في المستقبل.

ختامًا، لا شك في تزايد تأثير المليشيات السيبرانية كفاعل دولي على الساحة الدولية، وهو ما سلطت عليه الحرب الروسية-الأوكرانية الضوء؛ بعد أن احتضنت موسكو وكييف مئات من المتطوعين البارعين في التكنولوجيا، وأنشأتا قنوات على تطبيق "تليجرام" لتوجيههم صوب استهداف مواقع إلكترونية محددة. وعلى الرغم من جهود تلك المليشيات البارزة نسبيًا من ناحية، وأهمية أدوارها التي تتعاظم في حالات الصراعات المسلحة والحروب العسكرية من ناحية ثانية، تزداد الحاجة في المقابل إلى وجود هيكل هرمي وقواعد ملزمة وإدارة عسكرية ناجعة حتى تعمل تحت لواء الدول بشكل منظم، وإلا تأججت المخاوف من اتساع دائرة الصراعات السيبرانية.

انتشار الأسلحة النارية بين الأفراد والمليشيات في العالم

هبة زين
باحث أول بوحدة المرصد المصري
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يوجد أكثر من مليار سلاح ناري خفيف وشخصي في العالم، ويقع الغالبية العظمى منها في أيدي المدنيين، لتتغير طريقة استخدامها وفق مصالح وأيديولوجيا مالكها. بعض هذه الأسلحة في أيدي أفراد مستقلين، وبعضها الآخر دخل في رحلة صعود تدريجي مكونة جيوشًا غير نظامية أو موازية، أو حتى شركات عسكرية خاصة، ومليشيات، ومنها من صنف كجماعات إرهابية.

وبفعل هذا الانتشار للسلاح، يشهد العالم صراعات متلاحقة، فما إن تهدأ جبهة حتى تشتعل أخرى، مخلفة فوضى أمنية واقتصادية وسياسية، بخلاف الآلاف من القتلى والمصابين والنازحين حول العالم. لذا، يسلط هذا التقرير الضوء على توزيع الأسلحة الشخصية والخفيفة بالعالم، وخاصة الأسلحة بأيدي المدنيين، وما خلفته من آثار نتيجة العنف والنزاعات، مع الإشارة إلى أبرز هذه الجماعات والعلاقات فيما بينها.

توزيع الأسلحة الخفيفة بالعالم وفقًا لطبيعة المالكين عام 2017

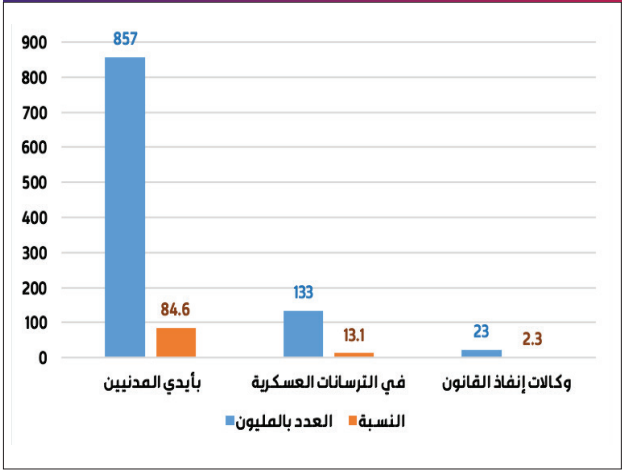

تطور أعداد السلاح الخفيف بأيدي المدنيين (الأعداد بالمليون)

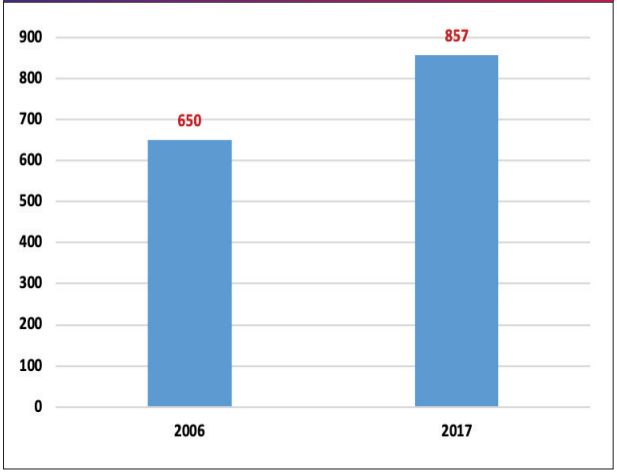

تقدير عدد الأسلحة الخفيفة في عدد من دول العالم وفقًا لتسجيلها 2017 (الأعداد بالمليون)

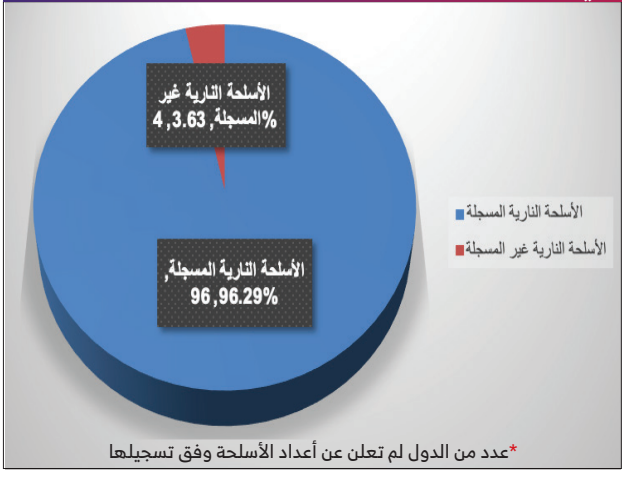

*عدد من الدول لم تعلن عن أعداد الأسلحة وفق تسجيلها

عدد الأسلحة النارية التي يمتلكها المدنيون

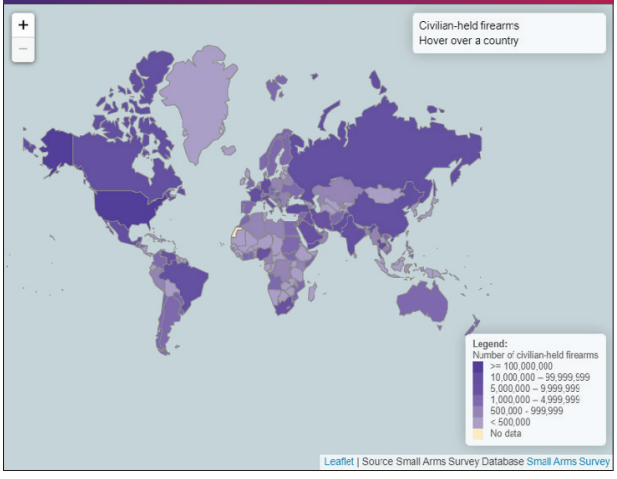

عدد الأسلحة النارية التي بحوزة المدنيين لكل 100 نسمة

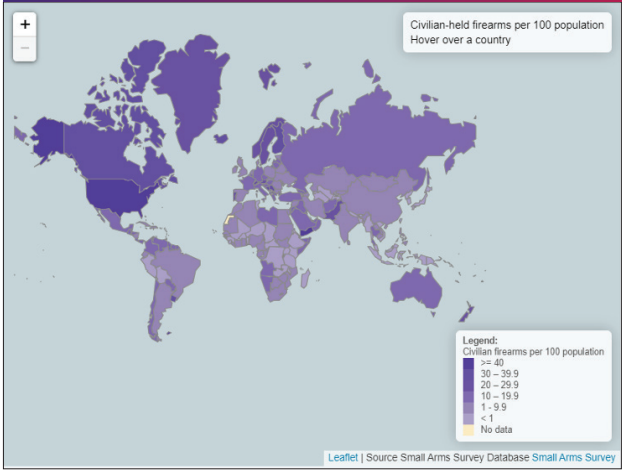

عدد الأسلحة النارية لإنفاذ القانون

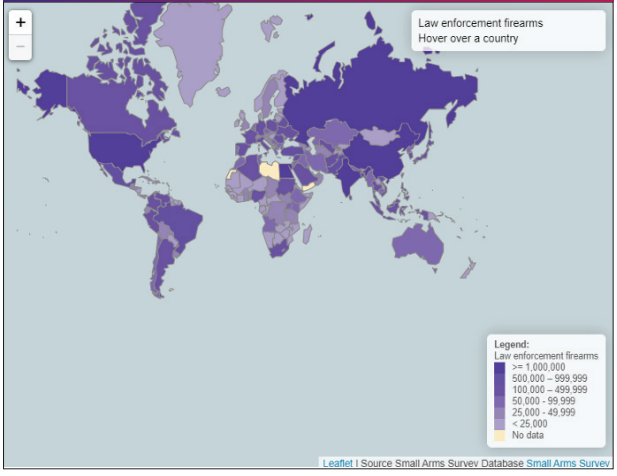

الأسلحة النارية المملوكة للجيش

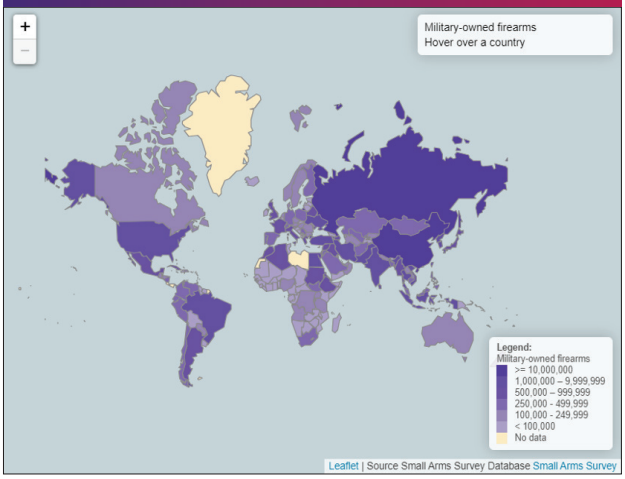

عدد الأسلحة المسجلة

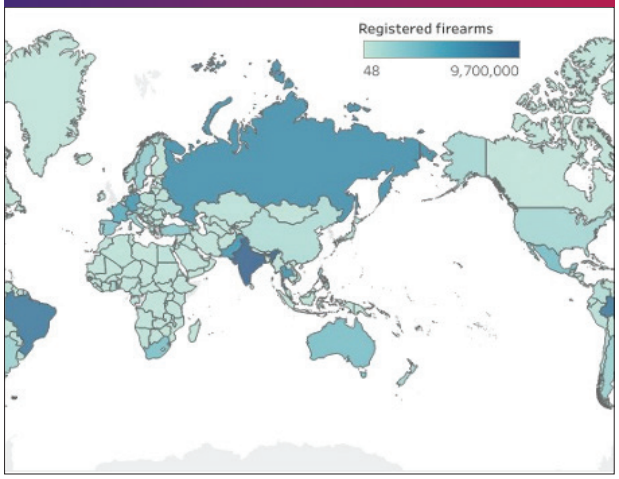

الدول الأعلى حيازة للأسلحة النارية المدنية بكل قارة (الأعداد بالمليون)

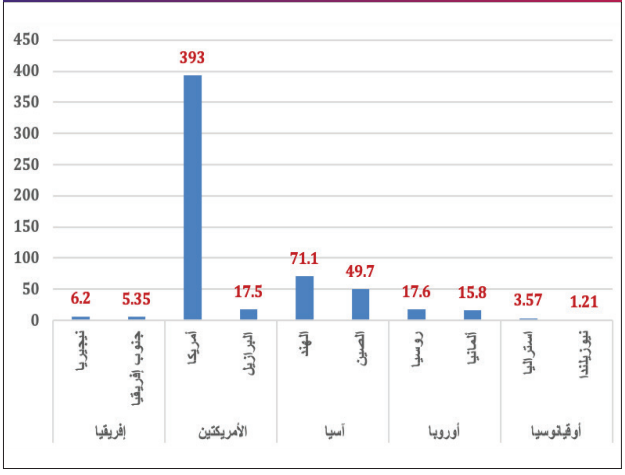

الدول التي بها أكبر عدد من الأسلحة المدنية لكل 100 مقيم

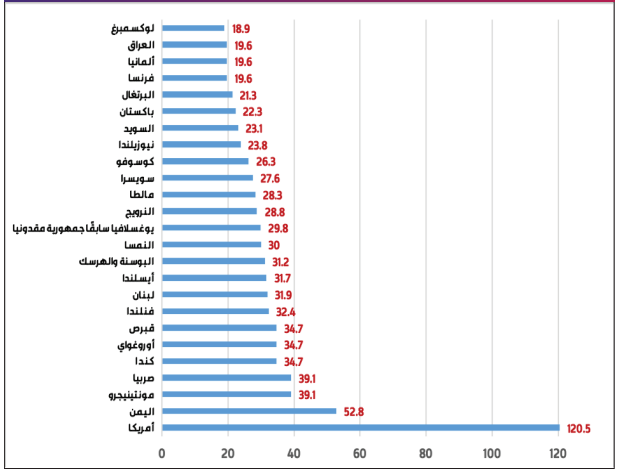

أعداد الوفيات الناتجة عن النزاعات إلى كل 100 ألف من السكان خلال عام 2020

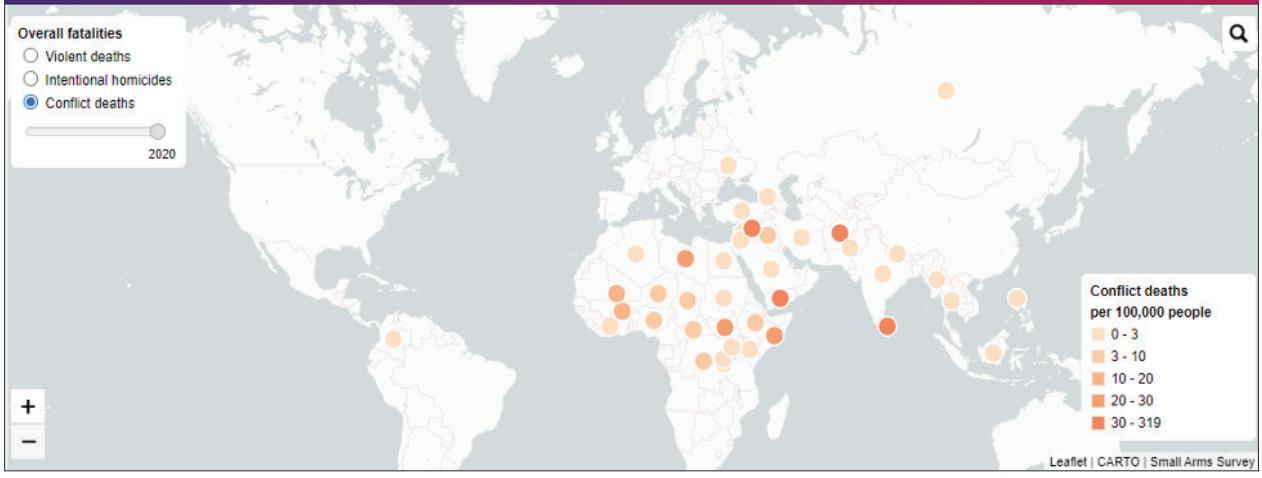

أعداد الوفيات الناتجة عن العنف إلى كل 100 ألف من السكان خلال عام 2020

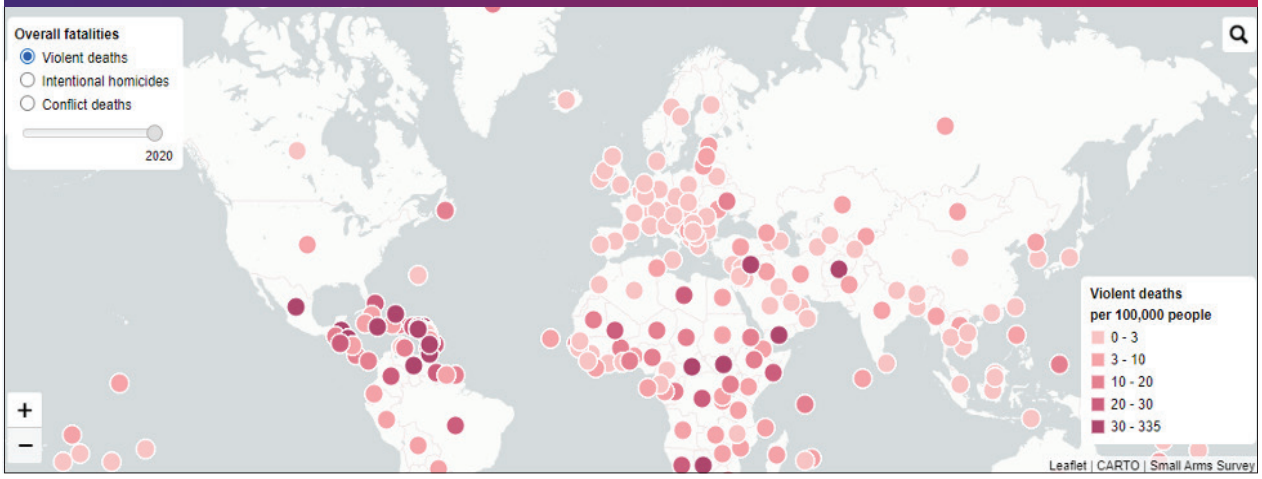

تطور المعدل العالمي للوفيات الناتجة عن العنف بالسلاح الناري (لكل 100 ألف من السكان)

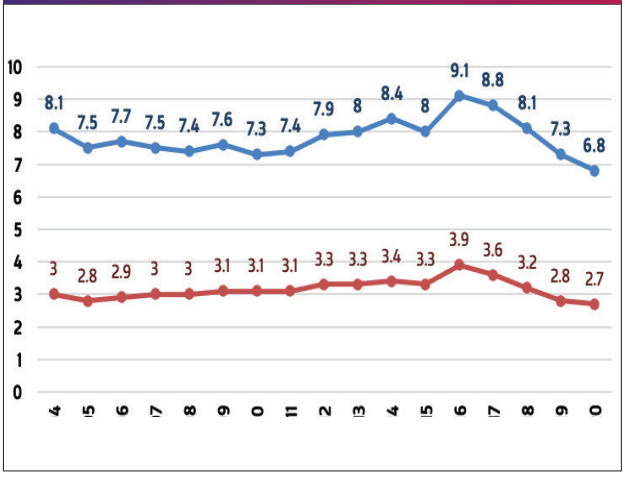

خريطة العلاقات بين أبرز المليشيات المسلحة بالمنطقة العربية الإسلامية خلال الـ15 عامًا الأخيرة

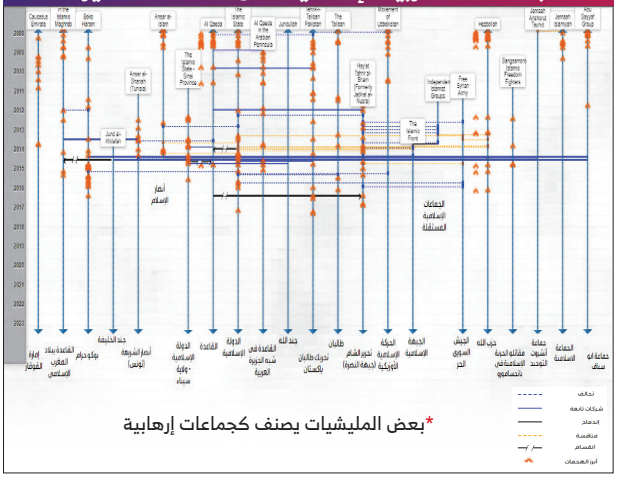

*بعض المليشيات يصنف كجماعات إرهابية

خريطة العلاقات بين أبرز المليشيات المتطرفة اليمينية العالمية النشطة خلال الـ15 عامًا الأخيرة

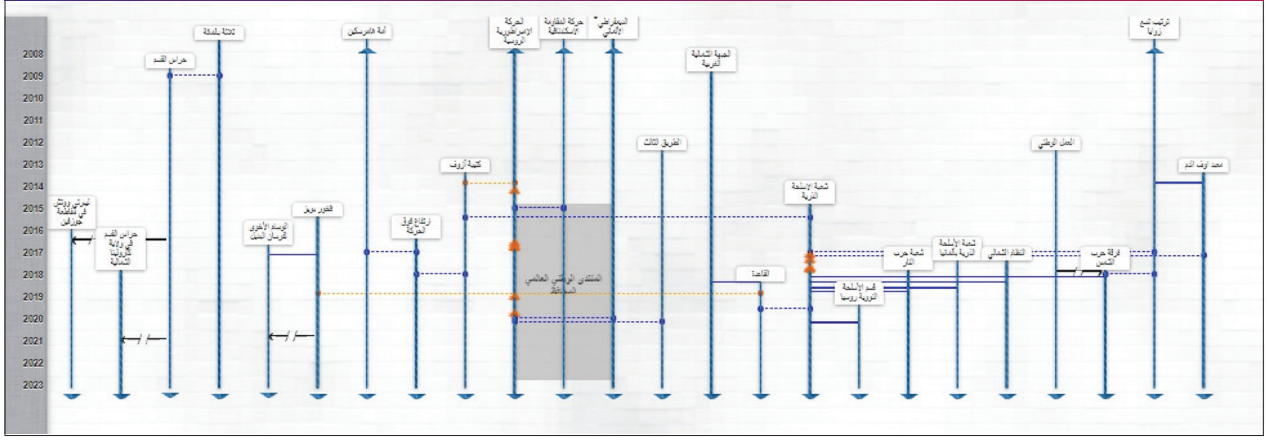

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies